الفصل الثامن

السبب في اندلاع حرب ٦٧

« السياسة كالحرب.... خدعة »

عباس العقاد

١ ـ المعسكران (السوفيتي والأمريكي) يضمنان السلام في المنطقة

ضمن المعسكران "السوفيتي والأمريكي" حفظ السلام في أهم مناطق الشرق الأوسط استراتيجية، وأكثرها سخونة وهي المنطقة التي تجمع بين مصر وإسرائيل، وقاما بوضع أسس وضوابط تضمن استقرار المنطقة وإقرار السلام بها ضمن سياسة الوفاق بين المعسكرين حتى يضمنا بالتالي عدم تورطهما في حرب عالمية بسبب الصغار. وبالتالي فإن اندلاع الحرب في ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ يعني أن أمراً ما قد حدث يخل بقواعد وأسس حفظ السلام في المنطقة الذي ضمنهما كلا المعسكرين "السوفيتي والأمريكي" الأمر الذي تسبب في اندلاع الحرب.

وأعلنت "شلة المشير" أن سبب اندلاع الحرب هو قرار الرئيس جمال عبدالناصر "بغلق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية" وهو الأمر الذي حتّم على إسرائيل دخول الحرب باعتباره أحد شرايين الحياة لها، وكان عرض جنرالات الحرب لهذه القضية السياسية بأسلوب الدعاية النازي أمراً يثير الشك ذلك أن مثل هذه القضية لا يستدعي عرضها بهذا الأسلوب، علاوة على كشف كذبهم في كل ما عرضوه من موضوعات سابقة، هذا بالرغم أن هذا الادعاء يبدو منطقياً، سليماً. وطالما أن "شلة المشير" كانت قد وصلت قبيل الحرب إلى ذروة الاستبداد بالسلطة وتدخلها في كل شيء في الدولة بآلية الهدم والتخريب، فما يدرينا أن يكونوا هم أيضاً وراء دفع مصر نحو الحرب والخراب، ما برحت "شلة المشير" أن تكون دائماً وراء كل المصائب التي عانتها الأمة المصرية.

وحتى نتوصل إلى السبب في اندلاع حرب ٦٧ وفيما إذا كان هو قرار عبدالناصر بغلق مضيق العقبة أو أمرا آخرا علينا دراسة وتحليل جميع الأحداث منذ بدء أزمة ٦٧ في ٦٧/٥/١٤ وحتى قبيل اندلاع الحرب مباشرة في صباح ٦٧/٦/٥ ثم البحث للاستدلال على أي هذه الحوادث يمكنها أن تخل بقواعد وأسس حفظ السلام وبالتالي اندلاع الحرب.

٢ ـ قرار إعلان التعبئة العامة

بناءاً على المعلومات التي وصلت مصر مع السيد أنور السادات ـ وكان رئيساً للوفد البرلماني المصرى الزائر للاتحاد السوفيتي ـ بوجود حشود عسكرية إسرائيلية على الحدود السورية، وكذلك أبلغت سوريا بهذه الحشود، مع تهديدات من زعماء وقادة إسرائيل بغزو سوريا منها تصريحات ليفي أشكول رئيس الوزراء، وإسحاق رابين رئيس الأركان، وتنفيذا لاتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا، عقد الرئيس جمال عبدالناصر[١] إجتماع مع المشير عامر شارك فيه السيد أنور السادات في مساء يوم ١٩٦٧/٦/١٣، واستمر الاجتماع حتى ساعة متأخرة من الليل، واتفقوا على دعوة رئاسة هيئة أركان حرب القوات المسلحة لاجتماع طارىء برئاسة المشير عامر لمناقشة الاجراءات المناسبة التي يمكن أن تتخذها القوات المسلحة في هذا الموقف، وبالفعل تم الاجتماع حيث توصلوا إلى عدة إجراءات في صورة وثيقة قرارات صدرت باسم نائب القائد الأعلى المشير عامر، كذلك أقروا اقتراح بإرسال الفريق أ. محمد فوزي إلى دمشق لاستطلاع الموقف:

سري للغاية

قرارات نائب القائد الأعلى

بتاريخ ١٤ ماي ١٩٦٧[٢]

أصدر السيد المشير نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة القرارات الآتية:

(أ) تُرفع درجة الاستعداد للقوات المسلحة إلى درجة الاستعداد الكامل للقتال اعتباراً من سعت ١٤٣٠ ١٤ ماي ١٩٦٧.

(ب) تتحرك التشكيلات والوحدات المقررة في خطط العمليات من أماكن إيواءها (كذا في الأصل) الحالية إلى مناطق تمركزها المحددة.

(ج) تكون القوات المسلحة مستعدة استعداداً كاملاً لتنفيذ جميع مهام القتال على جبهة إسرائيل في ضوء تطورات الموقف".

(١) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ص٤٤٧.

(٢) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ص٤٥٢.

لاحظ:

في البند (ب) التحديد الجازم بتحرك الوحدات حسب خطط العمليات والتي تعني الخطة "قاهر" ذلك لعدم وجود أي خطط عمليات للدفاع عن سيناء بصورة مطلقة سوى الخطة "قاهر"... وبالرغم من ذلك فإن الفريق أ. محمد فوزي قام بالتشكيك في معنى نص القرار – باستخدام أسلوب الاستهبال والاستخفاف – حين اعتبر أن عدم تحديد إسم الخطة "قاهر" صراحةً مبرر كاف لعدم التزام "شلة المشير" بتنفيذ الخطة "قاهر"، وبالتالي يحق لهم تحريك القوات المصرية إلى أوضاع وأماكن على مسرح الحرب تضمن سقوط الجيش المصري في كمين لصالح إسرائيل، والأمر بذلك لا يعدو عن صورة من صور التضليل والخداع بتأويل العبارات إلى معاني أخرى على هواه، فأي ضرورة في تحديد إسم الخطة صراحةً طالما لم يكن في القوات المسلحة سوى خطة واحدة فقط هي الخطة " قاهر ".

كذلك أصدر[١] الفريق أ. محمد فوزي رئيس الأركان في نفس اليوم ٦٧/٥/١٤ "تعليمات عمليات" تضمنت إعلان التعبئة العامة للقوات المسلحة على أن يتم الانتهاء من تنفيذ خطة التعبئة قبل يوم ١٩٦٧/٥/١٧. ولم تكن توجيهات القيادة السياسية ـ الرئيس عبدالناصر ـ المشير عامر فيما يخص الاجراءات الواجب أن تتخذها القوات المسلحة في أزمة ٦٧ سوى حشد القوات المصرية في مواقع دفاعية في سيناء تهديداً لإسرائيل وإشعارها بأن الجيش المصري على أهبة الاستعداد للرد على أي عمل عدواني تجاه سوريا.

- **ويُلخّص لنا الرئيس جمال عبدالناصر مبررات الاجراءات التى اتخذت فى أزمة ٦٧ في خطاب التنحي الذى ألقاه يوم ٦٧/٦/٩ [٢]:**

« كان هناك خطة من العدو لغزو سوريا وكانت تصريحات ساسته وقادته العسكريين كلها تقول بذلك صراحة.. وكانت الأدلة متوافرة على وجود التدبير.

كانت مصادر إخواننا السوريين قاطعة في ذلك.. وكانت معلوماتنا الوثيقة تؤكده بل وقام أصدقاؤنا في الاتحاد السوفيتي بإخطار الوفد البرلماني الذي كان يزور موسكو في مطلع الشهر الماضي بأن هناك قصداً مبيتاً ضد سوريا.

(١) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص ٤٥٦– ٤٥٧.

(٢) **عبدالله إمام**، ناصر وعامر، ملحقات الكتاب .

ولقد وجدنا واجباً علينا أن لا نقبل ذلك ساكتين، وفضلا عن ذلك واجب الإخوّة العربية.. فهو أيضاً واجب الأمن الوطني.. فإن البادىء بسوريا سوف يثني بمصر ».

وقام كبار القادة بالتشكيك في صحة المعلومات عن الحشود العسكرية الإسرائيلية أمام سوريا، وذلك لإسقاط المبرر الذي دفع الرئيس جمال عبدالناصر لإعلان التعبئة العامة، وبالتالى تنقلب القضية ليتحول تصرف عبدالناصر إلى عمل عدواني في مقابل رد فعل إسرائيل الدفاعي الوقائي!!.

- **وقام بعرض هذا الرأي الفريق أ. محمد فوزي في مذكراته تحت عنوان "السبب الحقيقي للحشد"[1]:**

« في ٦٧/٥/١٤ كلفني المشير عامر بالسفر إلى دمشق في مهمة للتحقيق ومعرفة مدى صحة المعلومات التي وصلته عن الحشد الإسرائيلي على حدود سوريا.. وسافرت فعلا إلى دمشق في نفس اليوم ومكثت ٢٤ ساعة ولم أحصل على أي دليل مادي يؤكد صحة المعلومات.. بل العكس كان صحيحاً إذ أنني شاهدت صوراً فوتوغرافية جوية عن الجبهة الإسرائيلية التقطت بمعرفة الاستطلاع السوري يومي ١٢، ٥/١٣ فلم ألاحظ أي تغيير في الموقف العسكري العادي ».

ومادام الفريق أ. محمد فوزي اكتشف حقيقة الأمر بعدم صدق معلومات السوفيت والإخوة السوريين، فإنه كان لزاما عليه توثيق معلوماته حتى يمكن اعتمادها في مصر، وإلا كيف يمكننا تصديق معلومات محمد فوزي وتكذيب السوفيت والسوريين بدون أي دليل مادي، رغم أن مصادر السوفيت هي الأوثق من معلومات شفهية لفرد واحد ولمجرد زيارة عابرة، على أن الدليل كان يمكن أن يكون فى الآتي:

- الاستدلال بشهادة الوفد العسكري المصري المرافق له في مأموريته لسوريا.
- كيف واجه المسئولين العسكريين السوريين بهذه المعلومات ؟ وماذا دار من مناقشات حول هذه القضية؟ مع العلم بأن مواجهة الإخوة السوريين بهذه المعلومات هو أمر واجب تقتضيه بنود اتفاقية الدفاع المشترك في تبادل المعلومات وتأكيدها.

---

(١) محمد فوزي، مذكراته، ج١ – ص٧١.

- لماذا لم يحضر معه نسخة من الصور الجوية التي تؤكد معلوماته وهي من حقه أيضاً بنص اتفاقية الدفاع المشترك في تبادل المعلومات العسكرية.
- وقبل كل هذا وذلك كان عليه أن يوضح لنا من أين أتى بخبرته الفائقة وموهبته العبقرية الفذة في قراءة الصور الجوية، وأنه يستطيع أن يُميّز ما لم يُميّزه غيره من خبراء الاستطلاع سواء السوري أوالسوفيتي المتخصصين في قراءة الصور الجوية!!.

أما **الفريق أنور القاضي**، رئيس هيئة العمليات، أهم شاهد في القضية وأول من تلقى تقرير مأمورية محمد فوزى بمجرد عودته من سوريا مباشرة لأهمية وتأثير هذه المعلومات على قرارات هيئة العمليات، ومن خلال سؤال مباشر[1]:

« **س:** الفريق فوزي محصلش تأكيد منه على الجبهة أو قال إذا كان حكاية الحشود حقيقي أو غير حقيقي بعد عودته من سوريا؟

القاضي: أؤكّد أنه قال أنه تداول في الموضوع مع البوليس الدولي.. وحدد النقاط حول البوليس الدولي والحشود... والواقع أنا عملت بالبوليس الدولي.. معلوماته.. كما يعلم بها أي واحد في الشارع ».

إذن حسب شهادة الفريق القاضي أن معلومات فوزي مصدرها البوليس الدولي.. وأن معلومات البوليس الدولي لا تزيد عن معلومات أي فرد في الشارع!! ويؤكد ذلك الفريق القاضي بأنه عمل مع البوليس الدولي.

وبالتالي يتضح أن قصة الصور الجوية، والتي اختلقها فوزي بعد وفاة عبدالناصر بأكثر من عشر سنوات كانت من نسج خياله، بعد أن كشف الفريق أنور القاضي عما قدمه محمد فوزي في تقرير مأموريته بمجرد عودته لمصر، وقد تضمن التقرير أن مصدر معلومات فوزي هو البوليس الدولي، وهو مصدر غير موثوق به.

ثم كشف محمد فوزي عن دوافع ذاتية شخصية كانت تحكمه نحو سوريا الأمر الذي يجعل تقريره عن الحشود خارج الموضوعية.. وحيث يقول[2]: "في سنة ١٩٦٦ وقعت اتفاقية دفاع مشترك مع سوريا.. ولكن لم يغب عن بالنا ما حدث في

(١) **سليمان مظهر**، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص٢١٣.
(٢) نفس المرجع، ص٣٦.

الانفصال لضباط القوات المسلحة المصرية عند خروجهم من سوريا.. وبالرغم من ذلك حصلت الاتفاقية.. ومن وجهة نظري الشخصية أقول أنها لم تكن عسكرية بقدر ما هي سياسية عاطفية.. أكثر منها سياسية. ولما بدأنا تنفيذ الاتفاقية دخلت كممثل لمصر.. وبصفتي رئيساً لهيئة أركان حرب مع رئيس هيئة أركان حرب الجيش السوري.. وأنا غير واثق فيه.. وهو أيضاً مقدر موقفي.. جلسنا كقائدين ننسق عمليات حربية، وأقرر هنا للتاريخ.. أنني لم أوضّح صراحة ما هو موجود لدينا داخل الدولة من الناحية العسكرية، يعني لم أذكر له خططنا.. إنما رسمت له صورة أخرى خلاف الموجود عندنا.. وهو أيضاً عمل معي نفس الشيء.."

ولما كانت معلومات محمد فوزي لا تستند على مصدر موثوق فيه أو أدلة أو وثائق وبالتالي لا يمكن لأي مسئول أن يبني عليها قرار مصيري يتوقف عليه أمن دولة بأكملها، الأمر الذي يجعل معلومات الاتحاد السوفيتي أو سوريا محل الاعتبار.

٣ ـ هل أسند للجيش المصرى في ٦٧ مهمة القيام بمظاهرة عسكرية؟

- **يقول محمد فوزي فى شهادته[١]:**

« .. إن المسألة مسألة مظاهرة عسكرية في سيناء بغرض تهديد العدو لإجباره على عدم غزو سوريا.

س: بس احنا سبق آن قمنا بمظاهرة عسكرية ونجحت؟

فوزي: ده كان سنة ١٩٦٠ ».

وكشف فوزي في هذا الحديث عن صورة من صور أساليب الاستراتيجية السياسية، والتي يطلق عليها سياسة الردع، أو المظاهرة العسكرية كما أسماها، وحيث حدد "ديفيد جارنم"[٢] أستاذ العلوم السياسية فى أربع أنواع، نذكر منها اثنين.. أحدهما: تهديد الخصم بعقاب شديد إذا أقدم على اتخاذ تصرف نعارضه، والآخر بحرمانه من استخدام القوة، وذلك بإقناع الخصم بأن الدولة قوية جداً.. لدرجة أن العدوان واستخدامه للقوة غير مجدي...

---

(١) نفس المرجع، ص٥٣.

(٢) مستلزمات الردع ومفاتيح التحكم في سلوك الخصم – د. ديفيد جارنم – ص٨.

أما النوع الأول وهو سياسة الردع التقليدي بالتهديد المباشر بالعقاب ويحتاج إلى ثلاث شروط[١]:

- تعلن الدولة الرادعة ـ مصر ـ بوضوح عن مصلحة أو هدف معيّن "مثل منع إسرائيل من غزو سوريا".
- أن يُصدّق الخصم المعتدي ـ إسرائيل ـ أن الدولة الرادعة قادرة على تنفيذ تهديداتها.
- يجب أن يُصدق الخصم المعتدي بأن الدولة الرادعة ستنفذ تهديداتها رغم التكاليف التي ستتفقها.

أما **النوع الثاني** فهو الردع عن طريق حرمان الخصم من استخدام قوته: ويتحقق الردع هنا عندما نستطيع إقناع الخصم ـ إسرائيل ـ بأنها ستفشل في تحقيق أهدافها عند استخدامها للقوة بمعنى أن السياسة العدوانية لا تفيد.. ونشير هنا بموقف الثقافة العربية الإسلامية إلى الاهتمام بقوة الدولة وهيبتها التي تردع أي خصم وتمنعه من التجرؤ على غزوها.. والعكس صحيح فإن ضعف الدولة يجعلها سهلة المنال ويغري الدول الأخرى بغزوها.

- **وكتب "ديفيد جارنم"[٢]:**

« من الناحية التاريخية جرت محاولات لتطبيق الردع بالحرمان باستخدام كل من الدفاعات النشطة والسلبية، ولا يشتمل الدفاع النشط فقط على الأنظمة الدفاعية المحضة مثل صواريخ "أرض ـ جو" بل أيضا على الأسلحة الهجومية التي تستطيع دحر الغزاة، وتشمل الدفاعات السلبية على عوائق وموانع مثل سور الصين العظيم وخط ماجينو في فرنسا.. فضلا عن تقوية الأهداف العسكرية والمدنية وتحصينها لحمايتها من الهجوم.. كما أن التحالفات الرسمية وغير الرسمية تعزز مصداقية التأكيد بأن العدوان سيكون صعباً ».

إذن كان استخدام عبدالناصر لسياسة الردع بالنوع الأول بالتهديد الصريح لإسرائيل بالإضافة للنوع الثاني بإعلان التعبئة العامة واحتلال الجيش لسيناء هو أسلوب استراتيجي سليم.. وهو ما أسماه البعض مظاهرة عسكرية.

---

(١) نفس المرجع، ص١٢.

(٢) نفس المرجع، ص٢٤.

لماذا فشل عبدالناصر فى سياسة الردع فى أزمة ٦٧؟

كيف نقيم نجاح أو فشل سياسة الردع؟

- حينما يقبل الخصم هذه التهديدات وبالتالى يتخلى عن أهدافه العدوانية أو الأهداف التي لا نرغبها، فهو ما يعنى نجاح سياسة الردع.
- أما إذا رفض هذه التهديدات واستمر في أعماله العدوانية.. أي قبل المخاطرة بالحرب، فإن ذلك يعنى فشل سياسة الردع. على أن الأمر يعتمد على نتائج دراسة الخصم مواجهته للحرب باعتباره أمر محتمل الحدوث كنتيجة للاستهزاء ورفض التهديدات.

ودراسة مواجهة الحرب تخضع حسب الفكر الأوربي إلى نظرية المنفعة، ومضمونها.. "أن الدول لا تقاتل أو تخاطر بإعلان الحرب - إلا إذا كانت المكاسب المتوقعة من الحرب أكبر من التكاليف المتوقعة".. أي أنها حسبة تجارية ١٠٠٪.. تكاليف، ومكسب وخسارة...

وبالتالى إذا نظرنا لأزمة ٦٧ لتحليل أسباب فشل سياسة الردع أو المظاهرة العسكرية التي مارستها مصر مع إسرائيل - طالما أن إسرائيل ردت على هذه السياسة بإعلان الحرب وهو الأمر الذي يعنى استهزاءها بتهديد مصر لها، فإنها اعتمدت منطقيا على نتائج دراستها لمواجهة الحرب المحتملة مع مصر، والتي خضعت "لنظرية المنفعة".

إذن ما هي الظروف والأسباب التي استندت عليها حسبة إسرائيل والتى ضمنت لها تحقيق النصر بخسائر بسيطة، فقررت الحرب والهجوم في ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧؟

ألم تكن هذه الظروف والأسباب سوى عدم إلتزام القيادة العليا بتنفيذ الخطة "قاهر"؟... والتي كانت تضمن لمصر النجاح في ردع إسرائيل، حيث قامت القيادة العليا بهدم وتخريب الخطة "قاهر" وبالتالي انقلبت حسبة الحرب لصالح إسرائيل ١٠٠٪... حتى أصبح على الولايات المتحدة تهيئة الظروف السياسية الدولية المناسبة لاندلاع الحرب.

- **ويكشف حديث الرئيس "جمال عبدالناصر" للرئيس "هواري بومدين" عن مفهومه لاتخاذ أسلوب الردع في أزمة ٦٧ حيث يقول[١]:**

« أنا قلت للقيادة العامة من البداية أننا سندخل معركة دفاعية، وهي معركة تتفق مع خططنا، التي كانت موجودة مع إمكانياتنا المتوافرة، ولا أعرف من أين ركبتهم حكاية أنهم لازم يبدأوا بالهجوم، بينما هو في رأيي مستحيل من الناحية السياسية، وعبدالحكيم قال لي وهو يناقشني في هذا الموضوع: أنه إذا كان هدفي من تحركات القوات هو نجدة سوريا بالفعل، معنى ذلك إننا لابد أن نهجم، وإلا فنحن لا ننجدها !!، وحاولت أشرح له أن مجرد حشد قواتنا، سيفرض على إسرائيل أن تستعد لنوايانا، وتحوّل حشودها من الشمال إلى الجنوب، وهذا هو المطلوب للتخفيف عن سوريا ».

٤ ـ طلب سحب قوات الطوارىء الدولية

- **كتب الفريق أ. محمد فوزي[٢]:**

« بناء على تكليف من المشير عبدالحكيم عامر أرسلت يوم ٦٧/٥/١٦ خطابا إلى الجنرال ح. أ. ريكي قائد قوة الطوارىء الدولية، وكان مقره غزة، أحيطه علماً بصدور التعليمات إلى القوات المسلحة المصرية لتكون مستعدة للتصدي لإسرائيل إذا ما قامت بعمل عدواني ضد أي دولة عربية، وأن القوات المصرية تجمعت في سيناء على الحدود الشرقية لمصر، وضماناً لأمن وسلامة قوات الطوارىء الدولية المتمركزة في نقط المراقبة على امتداد هذه الحدود فإن الأمر يتطلب سحب القوات فوراً. وفي اليوم التالي أي يوم ٦٧/٥/١٧، جاء رد الجنرال ريكي بأنه يجب الرجوع في هذا الأمر إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، بوصفه صاحب الأمر، والمسئول عن اتخاذ الاجراءات القانونية، حيال طلب سحب هذه القوات، أي أن الموضوع ليس عسكرياً بل كان المفروض أن يُبلغ عن طريق وزير الخارجية المصري إلى سكرتير عام الأمم المتحدة.

ووافق "يوثانت" السكرتير العام للأمم المتحدة على طلب السيد محمود رياض وزير الخارجية المصري ـ في ذلك الوقت ـ يوم ٦٧/٥/١٧ ».

---

(١) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٨٩٣.

(٢) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص٧٣.

وكان رأى الفريق أ. فوزي فى هذا القرار يتفق مع آراء بقية كبار القادة حيث صوّروا القرار بأنه بدافع الشيفونية، والنعرة الوطنية دون اعتبار للمصلحة الوطنية، وأنه كان خطوة استفزازية لدفع إسرائيل في طريق الحرب على الرغم من أن صدور القرار ـ فى بداية الأمر ـ من القوات المسلحة يؤكد وجود دوافع ل "شلة المشير" لإصدار هذا القرار دون حاجة لإثبات.

أما أ. هيكل فقد تعرض للقضية من زاوية رؤى الدول العربية، وذكر أن بعض الدول العربية خاصة دول المواجهة "سوريا، الأردن، لبنان" أعلنوا تخوّفهم من أن وجود قوة الطوارىء الدولية يحول دون تنفيذ وعود مصر بتدخلها عسكريا لنجدة بلادهم في حالة اعتداء الجيش الإسرائيلي على أراضيهم. كذلك تعرضت بعض الأقلام العربية للجيش المصري بالتجريح وأنه يقف وراء ـ أو في حماية ـ قوة الطوارىء الدولية، خلاف جيوش دول المواجهة فإنها في مواجهة مباشرة مع الجيش الإسرائيلي.

- **كتب أ. هيكل[1]:**

« فإن عدد من الحكومات العربية بدأ يثير قضية وجود قوات الطوارىء الدولية في سيناء. وكانت وجهة نظر هذه الحكومات (سوريا، السعودية، الأردن) هي أن القوات المطلوبة من مصر موجودة فعلا في مواقعها المطلوبة، ولكن وجود قوة الطوارىء الدولية على الخطوط بين مصر، وإسرائيل يُمثّل عازلا يجعل وجود القوات المصرية في مواقعها تلك شكلا ليس له الفاعلية المرجوة!.

وكان رد مصر على هذه الحجة أن قوات الطوارىء الدولية موجودة في مواقعها منذ حرب السويس، وأن جودها في هذه المواقع بقرار مصري، تملك مصر مراجعته في أي دقيقة، فضلا عن ذلك فإن هذه القوات لا تستطيع أن تمنع إمكانيات العمل العسكري المصري عند اللحظة المناسبة، فإذا جاءت اللحظة فليس على الجيش المصري أي التزام إلا أن يطلب من هذه القوات الدولية آن تبتعد عن نطاق النار، ويتحرك على الفور.

وفي أثناء اجتماعات متعددة في فترة ما بين مؤتمر القمة الثاني في الاسكندرية ومؤتمر القمة الثالث المنتظر في "الدار البيضاء"، آثيرت هذه القضية على

(١) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ص٢٠٤.

مستويات مختلفة، وأثار بعض المجتمعين أسئلة مفادها: "ولماذا لا تطلب مصر من الآن سحب هذه القوات ليطمئن قلب الجميع؟!" ».

- كتب أيضا عند بداية أزمة ١٩٦٧:[١]

« وبفعل هذه الحركة الذاتية المستقلة للحوادث فإن الخطوة التالية التي طرحت نفسها على الفور، كانت مشكلة قوات الطوارىء الدولية، ولم تكن هذه مفاجأة، وإنما كانت قضية جرى التحسب لها منذ وقت طويل كان التفكير في سحبها (كما ورد من قبل) قد بدأ سنة ١٩٦٤ وأثناء الاستعداد لمؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء، ثم تجدد مرة أخرى في أواخر سنة ١٩٦٦ بناءاً على اقتراح من المشير عبدالحكيم عامر إزاء حملات دعائية راحت تستغل موضوع هذه القوات، ثم عاد إلى الظهور مرة ثالثة في معرض "تطمين" الملك حسين إلى التعاون مع خطط القيادة العربية الموحدة في ربع سنة ١٩٦٧.

وفي الاجتماع الطارىء الذي عقده "جمال عبدالناصر" مع عبدالحكيم عامر مساء يوم ٦٧/٥/١٣ فإن موضوع قوات الطوارىء فرض نفسه على البحث في دراسة الخطوات، والخطط التي كان لابد من اتخاذها وتنفيذها لمساندة سوريا.

وفي اجتماع ١٣ مايو كانت هناك نقاط اتفاق حول هذه القوات، وفي نفس الوقت كانت هناك نقاط خلاف دارت حولها مناقشات طويلة. كان هناك اتفاق على النقاط التالية:

(١) إن مساعدة سوريا تقتضي أن تكون القوات المسلحة جاهزة للقتال.

(٢) إن نية القتال أولا ـ ثم تحمّل تبعاته عملياً بعد ذلك يصعب تحقيقها إذا كانت قوات الطوارىء عازلا يقف بين الجمهورية العربية المتحدة وبين حرية العمل على جبهتها.

(٣) وبالتالي فإنه لابد بشكل ما من "تصرف" إزاء هذه القوات يضمن على الأقل حرية العمل للقوات المصرية على جبهتها.

ولكن نقاط الخلاف برزت بعد ذلك: فقد كان رأي المشير "عبدالحكيم عامر" ـ من ناحية ـ هو "طلب سحبها تماما".

---

(١) نفس المرجع، ص٤٥٧ – ٤٥٨.

وفي نفس الوقت كان رأي "جمال عبدالناصر": أن طلب سحب هذه القوات بالكامل قد يحدث مشكلة دولية تعطل الأثر المعنوي لحشد القوات، ثم إنه بعد ذلك قد يؤدي إلى وضع عراقيل أمام عمل هذه القوات فعلاً إذا ما فرضته الضرورات.

ولتلافي ذلك فقد رأى "جمال عبدالناصر" هو أن يكون الطلب المصري هو إخلاء قوات الأمم المتحدة لمواقع خط الحدود الدولية مع فلسطين سنة ١٩٤٨. وكان هذا هو الرأي الذي انتهت إليه مناقشات مساء ١٣ مايو التي استمرت إلى ما بعد منتصف ليل ١٤ مايو - وكان هو نفسه الرأي الذي عرفت به رئاسة هيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية في اجتماعها صباح يوم ١٤ مايو عندما أثير موضوع قوات الطوارىء أثناء بحث خطة التحركات إلى سيناء ".

كان رد فعل الاتحاد السوفيتي على هذا القرار هو التأييد الكامل ومن خلال رسالة سلمها السفير السوفيتي بالقاهرة إلى الرئيس جمال عبدالناصر.

- **وقد كتب أ. هيكل**[1]:

« كانت الرسالة تحمل تأييداً كاملا من الحكومة السوفيتية ومن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي للدوافع التي حدت مصر إلى أن تطلب من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يسحب قوات الطوارىء الدولية من أراضيها. وكان السفير ينتظر تعليق "جمال عبدالناصر" على ما قرأ، وكان الرئيس يتمهل في اختيار كلماته. فلم يستطيع السفير أن ينتظر فقال مستبقاً إن هذه أقوى رسالة تأييد يمكن أن تصدر من الاتحاد السوفيتي إزاء موقف دولي طارىء، فهي ليست صادرة عن الحكومة السوفيتية فقط، وإنما صادرة عن اللجنة المركزية بكاملها، وعن الحزب كله، وهذا يعطيها وزناً كبيراً، وهو يأمل أن يقدر الرئيس حجم هذا التأييد وقوته ».

عموماً وبالنظر في مضمون القرار، وبالقياس بصور مشابهة في العالم، سنجد أن كثير من الدول التي بينها وبين جيرانها عداء مستحكم لم تلجأ إلى وضع قوات دولية من الأمم المتحدة، وبذلك فإن القرار قد لا يعني بالضرورة نية القيام بعمل عدائي، إلا أن تقسيم العالم إلى كتلتين متعاديتين، جعل من أي قرار يصدر من أي

(١) نفس المرجع، ص٥٢٢ – ٥٢٣.

دولة يجد تأييد من أحد الكتلتين ومعارضة من الكتلة الأخرى. وبذلك يصبح تأويل وتفسير القرار المصري على أنه عدواني واستفزازي من جبهة الكتلة الغربية في الوقت الذي أيّده السوفيت هو أمر طبيعي. الأمر الذي يجعل رأي منظمة الأمم المتحدة ـ في ذلك الوقت ـ له اعتباره كرأي موضوعي ومحايد، ويمثلها يوثانت السكرتير العام للمنظمة، حيث كتب أ. هيكل عن تقرير يوثانت: من خلال تقرير السفير محمد القوني المندوب الدائم لمصر في الأمم المتحدة[1]: "يُعتبر تقرير السكرتير العام في رأي الغالبية هنا أنه في صالحنا"، وفيما يلي أهم الملاحظات:

- دفاعه عن قرار انسحاب قوات الطوارىء كان قويًا مفحما إلى حد مهاجمة ناقديه، وكذلك موقف إسرائيل من تلك القوات.

وخلاصة تحليلنا لقضية سحب قوات الطوارىء الدولية أن هذا القرار هو ضمن مجموعة القرارات التي صدرت أثناء الأزمة، والتي شكلت منظومة متكاملة ومرتبطة بعضها ببعض، وبالتالي ضرورة تفسير هذه القرارات من خلال المنظومة ككل متكامل، أما عند محاولة تفسير كل واحدة منفصلة عن المنظومة فهو ما يجعل إمكانية تفسيرها، وتأويلها إلى رأي قد يبدو أنه منطقي وسليم، ولكنه في حقيقته هو تضليل عن الحقيقة، وبهذا الأسلوب استطاعت "شلة المشير" تفسير وتأويل القرار على أنه بدافع الشيفونية والنعرة الوطنية للرئيس جمال عبدالناصر والمشير عامر، كذلك استطاع أ. هيكل تفسيره أنه بدافع من ضغط الدول العربية التي رأت ضرورة إزالة قوات الطوارىء، التي قد تمنع الجيش المصري من نجدتهم عند الإغارة على أراضيهم، في الوقت الذي نرى أنه لا هذا ولا ذاك، فعند ربط جملة القرارات السابقة واللاحقة كمنظومة متكاملة، نجد أن القرار بدافع من "شلة المشير" الذين دفعوا المشير عامر لإجبار الرئيس عبدالناصر على إصداره ذلك حتى يترتب عليه القرار التالي بقفل خليج العقبة، أشبه بسبب ونتيجة، الأمر الذي يفرض تأجيل الفصل فيها لحين وضعها في سياق باقي القرارات والأحداث في منظومتها المتكاملة.

٥ ـ قرار غلق خليج العقبة في وجه الملاحة الاسرائيلية

وهذا القرار يحتاج إلى بعض الدراسة والتأمل، باعتباره أهم قرار أصدره الرئيس جمال عبدالناصر في أزمة ٦٧، حتى اعتبره كبار القادة السبب المباشر في

(١) نفس المرجع، ص ٩٦٠.

الهجوم الإسرائيلي في ٥ يونيو (حزيران) ٦٧، باعتباره أغلق أحد شرايين الحياة لها، وأحد أهم المنافذ الاستراتيجية للدولة، وبالتالى ادعوا أنه الأمر الذى دفع إسرائيل مجبرة إلى الحرب، وتتركز مسألة مضيق العقبة فى المنظور الاستراتيجي العسكري على خطورته الشديدة على الأمن القومى المصرى، والتى تتركز فى نقطة واحدة هى: أن الممر المائى بالخليج يضيق عند مضيق تيران حيث يصل عرض الممر لمسافة ميل واحد، الأمر الذي تصبح فيه الأراضي المصرية تحت سيطرة الأساطيل البحرية العابرة للممر، مما تصبح معه عملية تأمين الأراضي المصرية ضد الهجوم المفاجئ للأساطيل البحرية العابرة غير مجدية.

ومن هذه الزاوية تدخل القانون الدولي ليحكم فيها بفرض مسافة ٣ ميل بحري هي أقصى حدود المياه الإقليمية لكل دولة، وهذه المسافة التي حددها فقهاء القانون الدولي وضعت لصالح جميع دول العالم. وبالتالى لم تكن القضية محل نقاش أو اعتراض من إسرائيل منذ نشأتها عام ١٩٤٨ حتى ١٩٥٦، وإلا فلماذا لم تعترض في هذه الفترة بالطرق الرسمية في المحافل الدولية في الوقت الذي كانت فرصتها كبيرة بخضوع مصر للاحتلال البريطاني؛ طالما في الأمر شك حول حق قانوني لها.

وحتى إذا ما وافقت مصر على مرور إسرائيل في خليج العقبة كشرط ضمنته الولايات المتحدة لانسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية من سيناء في حرب ١٩٥٦، أصبح أمراً مغتصباً فرض بقوة السلاح والحرب، حتى رغم موافقة مصر على هذا الأمر. على أن خطورة مرور سفن معادية لمصر من مضيق تيران استلزم شرط واجب وهو تواجد قوات من منظمة الأمم المتحدة لتتحمل مسئولية الإشراف الدولي على تأمين الأراضي المصرية في شرم الشيخ، وبالتالى فإنه في حالة انسحاب هذه القوات الدولية، فإن مصر تفقد القدرة على تأمين أراضيها؛ إلا أن تضع ثقتها الكاملة في عدوها، وهو أمر غير مقبول ولا منطقي.

وبإضافة البعد التاريخي للقضية - وهو سبب تواجد قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ - إلى البعد الاستراتيجي الخطير للمضيق نصل بالتالي إلى فهم أبعاد المناقشات التي دارت في ذلك الوقت في هذه القضية. ومنها وجهة نظر الرئيس جمال عبدالناصر في طلبه سحب قوات الطوارئ الدولية، التي على الحدود السياسية مع إسرائيل فقط مع استمرار تواجدها في شرم الشيخ - راجع رأي "جمال عبدالناصر" فى مؤتمر١٩٦٧/٥/١٣ الذى بحث موضوع سحب قوات الطوارئ - وبالتالى كان

ارتباط وجود قوات الطوارىء الدولية بشرم الشيخ كشرط لازم للسماح للملاحة الإسرائيلية بعبور خليج تيران.

فإذا ما انسحبت قوات الطوارىء من شرم الشيخ ألغينا بالتالي موافقتنا على السماح بعبور الملاحة الإسرائيلية كما كان الحال قبل حرب ١٩٥٦، لأن تأمين أراضي الدولة هو أمر أهم وأوكد في الالتزام من التعهد السابق.

ومع ذلك فإن الرئيس جمال عبدالناصر لم يحسم هذه القضية ولكن أحالها إلى لجنة عليا لتناقشها وتقرر ما يراه أعضاؤها.

- **وكتب أ. هيكل[١]:**

« في الساعة التاسعة من مساء يوم الأحد ٢١ مايو كانت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي مدعوة للاجتماع بالرئيس جمال عبدالناصر في بيته في منشية البكري، وقد أضيف إلى أعضاء اللجنة التنفيذية العليا عدد محدود من الوزراء وعدد آخر من الخبراء العسكريين، وكان الموضوع المطروح للمناقشة هو نفس الموضوع الذي تحولت إليه أنظار العالم "خليج العقبة" ».

- **وكتب أيضا عن هذا الاجتماع[٢]:**

« وفي بداية الاجتماع لخّص جمال عبدالناصر الأسئلة المطروحة للبحث في عدد من الأسئلة طرحها على النحو التالي:

(١) هل يُسمح للملاحة في الخليج أن تمر بصرف النظر عن أعلامها دون أي اعتراض من القوات المصرية؟ وإذا كان هذا هو الخيار فما هو الأساس السياسي والعملي الذي يمكن أن يُبنى عليه هذا الموقف؟

(٢) هل تعود مصر إلى تطبيق قواعد التفتيش التي كانت تطبقها قبل دخول قوات الطوارىء إلى شرم الشيخ، بمنطق عودة الأمور إلى ما كانت عليه، وضمنها إجراءات حالة الحرب مع إسرائيل؟ وإذا كان ذلك هو القرار، فما هي المخاطر التي يمكن أن تنجم عنه وما هي حساباتها؟

(٣) إذا كان هذا هو القرار، فما هو التوقيت المناسب لإعلانه؟.

---

(١) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٥١٤.

(٢) نفس المرجع، ص٥١٤ – ٥١٥.

ودارت مناقشات واسعة اتصلت حتى ما بعد منتصف الليل بنصف ساعة، وكانت أبرز الآراء التي ظهرت خلال المناقشات:

رأي "جمال عبدالناصر" أن القوات المصرية ليس أمامها غير تطبيق نفس الاجراءات التي كانت تطبقها قبل دخول قوات الطوارىء، وأن أي وضع غير ذلك سوف يكون انتقاصا من حقوق السيادة، ففارق بين أن تكون القوات المصرية غائبة عن الموقع، وبين أن تكون حاضرة فيه، فإذا حضرت فإن العودة إلى الاجراءات السابقة تصبح شبه واجب يصعب التنصل منه ».

- **وذكر أ. هيكل أيضاً في نفس الاجتماع[1]:**

« وكان هناك رأي مختلف عبّر عنه المهندس صدقي سليمان رئيس الوزراء ومؤداه: "أن الحرب في كل الأحوال مغامرة محفوفة بالمخاطر، وحسابها صعب، لذلك فقد يكون من الأفضل العمل بكل الوسائل على تجنب رفع نسبة المخاطرة».

كذلك كانت هناك مناقشات واقتراحات مختلفة من المشتركين في الاجتماع وفي النهاية اتفق المجلس بالكامل ماعدا المهندس صدقي سليمان على قرار غلق مضيق تيران.

لاحظ... أنه طالما أن المنظور الاستراتيجي العسكري هو الذي يتحكم في مسار القضية، وبالتالي الفصل فيها، فإن التأثير الأقوى الفاعل في جميع المناقشات التي دارت للوصول إلى قرار - كأمر بديهي - كان للمؤسسة العسكرية - والتي يمثلها المشير عامر - باعتبارها المنوط إليها مسئولية الدفاع عن البلاد.

- **وكتب الفريق أ. محمد فوزي عن هذه اللجنة[2]:**

« حين سأل الرئيس جمال "لماذا صدر القرار بالتصويت؟" رد الرئيس قائلا "أهمية القرار ووحدة الرأي" ».

على أن المشير عبدالحكيم عامر[1] في هذا الاجتماع قد أخذت عليه جملة مفادها أنه لا يمكنه ضبط أعصاب أفراد القوة المصرية الموجودة في شرم الشيخ إذا

---

(١) نفس المرجع، ص٥١٦.

(٢) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص٨٠.

ما رأوا أمامهم علماً إسرائيلياً فوق سفينة إسرائيلية، ذلك أنه يتوقع أن يطلق أحد أفرادها النار على السفينة الإسرائيلية حتى بدون أوامر !!.

وتلقف كبار القادة عبارة المشير ليصنعوا صورة لهذا الاجتماع على اعتبار أنه اجتماع هزلي ساخر حكمته العواطف الذاتية والشيفونية ولم تدور فيه مناقشة موضوعية للقضية المطروحة !! رغم أن الذين حضروا هذا الاجتماع كانوا خلاصة رجال الدولة في ذلك الوقت.

- **وكتب أ. هيكل**[٢]:

« وعندما انتقل المجتمعون إلى مناقشة توقيت صدور القرار بعد أن بدا أن هناك شبه إجماع يؤيد صدوره - كان رأي الرئيس جمال عبدالناصر: "أنه والأمر كذلك فإن الموعد الأنسب لتوقيت صدور القرار هو أن يتم إعلانه قبل وصول يوثانت إلى القاهرة، ذلك لأن التقارير القادمة من واشنطن، ونيويورك يؤكد أنه سوف يبحث موضوع خليج العقبة في القاهرة، ويحاول الحصول على ضمانات بشأن حرية الملاحة فيه، فإذا رفضت مصر ذلك الطلب من السكرتير العام للأمم المتحدة، فإن تلك سوف تكون إهانة لا يستحقها بعد موقفه النزيه في موضوع سحب قوات الطوارىء، وإذا قامت مصر بعدم إعطاء تعهد صريح للسكرتير العام بما يطلبه، ثم اتخذت بعد مغادرته لها مثل هذا القرار، فسوف يبدوا ذلك أمامه، وأمام غيره دليلا على سوء النية".

ومن هذه الاعتبارات كلها فإن التوقيت المناسب لإعلان القرار هو الساعات القادمة قبل أن يصل يوثانت إلى القاهرة، بحيث يصبح القرار المصري أمراً واقعاً يناقشه السكرتير العام للأمم المتحدة مرة واحدة مع كل الحقائق الطارئة على الموقف في المنطقة. [ولم يعترض أحد] ».

بوصول "يوثانت" إلى القاهرة يوم ٦٧/٥/٢٣، حيث اجتمع مع الرئيس جمال عبدالناصر وقد حضر الاجتماع معه كل من د. محمود فوزي، السيد محمود رياض، والجنرال ريكي.

---

(١) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٥١٥.

(٢) نفس المرجع، ص٥١٦.

- **والآتي جزء من الحوار[١] الذي تم في الاجتماع[٢]:**

- « **الرئيس عبدالناصر:** من ثم لا تكن في قلق من الهجمات.. إن الأمريكان لا يستشعرون الرضا عليك أحيانا بسبب فيتنام.. من جهة أخرى، نحن نريد مساعدتك إلى أقصى حد، فهناك موقف معبأ بالخطر كما أن هناك تهديدات لسوريا.. بالهجوم على سوريا.. والذهاب إلى دمشق.

إن قواتنا عادت إلى شرم الشيخ، وبالتالي يعود الوضع في خليج العقبة إلى النحو الذي كان عليه.. لقد قال جونسون أمس إن هذا الخليج ممر مائي دولي، بينما قال دالاس في سنة ١٩٥٧ إنه مياه إقليمية مصرية، وأن علينا الذهاب إلى محكمة العدل الدولية.. هذا ما قاله دالاس، وأنا أعرف جميع هذه المسائل لأني أتابعها يوماً بعد يوم.. واليوم يدلي ويلسون ببيانات.. تُرى لماذا تلغي هذه الدول عقولها بسبب إسرائيل؟.. إن الأمر ليس مسألة إسرائيل.. إنها مسألة أنه توجد هنا دولة.. ونحن لا نتلقى الأوامر من جونسون، أو ويلسون، أو موسكو، أو من أي طرف كان.. وهذا هو الذي لا يجعلهم يحبون أن نكون في هذا الوضع.. ومن جهة أخرى ما الذي حدث، إجراء تحوّل في الشرق الأوسط برمته.. لقد كان هناك مخطط ضدنا بالتعاون مع العناصر الرجعية.. ولكن هناك سباقا كبيراً في الشرق الأوسط.. فما الذي سيفعله الأمريكان؟.. ومن ثم فهذا هو سبب الموقف كله.. إن ما كان قبل ١٩٥٦/١٠/٢٩، قبل العدوان.. لم يجر عليه اعتراض أحد، اعتدنا أن نفتش السفن الأمريكية والبريطانية وكل سفينة، وإيقاف الإسرائيليين وغيرهم، هكذا كانت الحال حتى اليوم التاسع والعشرين، وهذا ما نريده.. ما كان يوم ٢٩ أكتوبر طبقا لاتفاقية الهدنة، هذا الوضع المحتم.

- **يوثانت:** نعم.. إنني طبعاً أفهم وجهة نظركم.

- **الرئيس عبدالناصر:** نعم..

- **يوثانت:** كل ما يدور بفكري يا سيادة الرئيس هو الفترة التي يجري فيها بحث مجلس الأمن فيما يحتمل عن بعض الطرق والوسائل التي تؤدي إلى

---

(١) شريط التسجيل موجود في محفوظات قصر عابدين، وقد تم تفريغه وترجمته إلى العربية، وطبعت منه خمس نسخ وزعت على عدد من أجهزة الدولة

(٢) نفس المرجع، ص٥٤٨ – ٥٥٣.

إعادة السلام إلى المنطقة، في خلال أسبوعين أو.. وطبيعي أني أظن في التحليل الأخير أن الجمهورية العربية المتحدة سوف تتوافر لها الشروط كما كانت قائمة حتى سنة ١٩٥٦.. وفي ظني أن الأمر منطقي ومعقول، وما من أحد سوف يكابر في هذا.

إن كل ما أريد أن أقوله هو أنه بينما ينعقد مجلس الأمن، أو بينما يحاول المساهمة في إيجاد حل سلمي، وفي هذا قد يفشل المجلس أو ينجح، فهذا ما لا أعرفه كما لا يعرفه أحد. وقد يخرج المجلس دون أي نتيجة على نحو أو آخر، بسبب موقف الدول العظمى بصفة خاصة.. ولكني أود أن ألتمس منكم وأتوسل إليكم بصدد ما إذا كنتم تستطيعون فخامتكم اتخاذ موقف يتوافر به نوع من "الموراتوريوم"، لمجرد إتاحة فرصة لمجلس الأمن للاهتداء إلى حل.

- **الرئيس عبدالناصر:** ماذا تعني بالموراتوريوم؟..

- **يوثانت:** الموراتوريوم هو تفضلكم بالامتناع مثلا عن اتخاذ تصرف أو تفتيش السفن، وطبيعي أن هذا ينطبق على إسرائيل أيضا.. والمطلوب هو أن التأجيل سيكون لمدة أسبوعين، أو ١٧، أو ١٨ يوماً. ولسوف يكون هناك تاريخ محدد بطبيعة الحال، ولسوف يوجه النداء إلى إسرائيل أيضاً، بعدم عبور الخليج.

- **الرئيس عبدالناصر:** وما الحل بالنسبة للدول الأخرى؟

- **يوثانت:** سوف يوجه النداء للدول الأخرى أيضا بعدم حمل أية مواد حربية، أو شيء مما لا تريدون أن تحصل عليه إسرائيل، وطبيعي أن رجائي من فخامتكم أن لا تفعلوا شيئاً، ولا توقفوا أية سفينة، وإذا ذهبت سفينة حربية إلى هناك فطبيعي إذا كان هناك شك في أمرها، فإنكم قد ترغبون في التفتيش كما كنتم تفعلون سنة ١٩٥٦.

- **الرئيس عبدالناصر:** لقد بدأنا التفتيش اليوم.

- **يوثانت:** بدأتم التفتيش اليوم؟..

- **الرئيس عبدالناصر:** لقد أبلغوني اليوم قبل مجيئك، أنهم فتشوا سفينتين فيما أظن.

- **يوثانت:** ليست سفناً إسرائيلية؟..

- **الرئيس عبدالناصر:** كلا.. إن السفن الإسرائيلية سوف تصادر طبقا لاتفاقية الهدنة.. ذلك أنه طبقا لاتفاقية الهدنة غير مصرح لنا بالذهاب إلى مياههم الإقليمية، أو أن لهم المجيء إلى مياهنا الإقليمية.. والنزاع هو حول ما إذا كانت هذه مياهنا الإقليمية. إن هذه مياه مصر الإقليمية، طوال حقب التاريخ منذ الأزل.

- **يوثانت:** نعم.. لقد أدلى جونسون بشيء ما أمس.

- **الرئيس عبدالناصر:** لقد أدلى ببيان.. بيان طويل قال فيه إن هذا ممر مائي دولي.

- **يوثانت:** فهمت.

- **الرئيس عبدالناصر:** هل تعرف ما هو خليج العقبة؟.. سوف أعطيك فكرة عنه.. إن خليج العقبة عبارة عن خليج ضيق جدا بين جزيرة هناك وبين ساحل سيناء، طبيعي أنك كنت هناك؟

- **يوثانت:** نعم، مراراً كثيرة.

- **الرئيس عبدالناصر:** والسفن.. هناك جزيرتان كبيرتان في وسط الخليج، بين السعودية العربية وسيناء.. جزيرتان مصريتان كانتا سعوديتين وقد تنازلت عنهما السعودية.. ثم هناك ممر ضيّق جداً.. وعلى كل سفينة أن تمر خلال هذا الممر الضيّق، وأظن أن عرضه ميل واحد.. ميل واحد، ليس أربعة أو خمسة أميال.. ميل واحد فقط.

- **يوثانت:** إن النزاع في جميع البحار يدور بصدد ما يتراوح بين مائتين وثلاثمائة ميل.. وهذا ميل واحد.

- **جنرال ريكي:** هل عرضه أقل من ثلاثة أميال؟..

- **الرئيس عبدالناصر:** نعم.. ومن ثم كيف لا يكون هذا مياهاً إقليمية.. إن جون فوستر دالاس ولي معه تاريخ طويل، قال إنه يجب آخر الأمر عرضه على محكمة العدل الدولية.. وقد كان هذا بيانه في الأمم المتحدة، وفي مجلس الأمن.. وقد طالعت جميع هذه البيانات خلال الأيام القلائل الأخيرة.

- **جنرال ريكي:** وعلى هذا فمن الحق أيضا ستكون إسرائيل هي التي لا تحاول..

- **يوثانت:** لقد تلقيت برقية من رالف بانش تفيد أنه أجرى حديثا مع جولدبرج، الذي قال له إن الولايات المتحدة تمارس الضغط على إسرائيل حتى لا تقتحم الحصار، ولكن رد فعل إسرائيل كان سلبياً.. هذا مفاد البرقية التي تلقيتها.. ومن ثم فإن ما يجول بخاطري يا سيادة الرئيس، هو أن لا ترسل إسرائيل أي سفن إسرائيلية عبر الخليج، كما تمتنع الدول الأخرى عن أن تحمل سفنها مواد حربية أو أياً ما تحظرون مروره عبر الخليج.. وكذلك تمتنع الجمهورية العربية المتحدة عن إبداء أي مؤشر لحرب، وعن أي فعل متعجل، وعما يُخل بالتوازن بينما مجلس الأمن، بالطبع بموعد محدد، يسري مثلا من ٢٦ مايو إلى ٩ أو ١٠ يونيو.. وفي ظني أنه قد..... فلقد حدث أيضا خلال الأزمة الكوبية أني توجهت بالنداء إلى السادة "خروشوف وكنيدي وكاسترو"، راجيا من السيد "خروشوف" ألا يرسل أي سفن حربية لمدة أسبوعين أو ثلاثة، ومن السيد "كنيدي" أن يفك حصاره لمدة أسبوعين أو ثلاثة.. ومن السيد "كاسترو" أيضا إيقاف إنشاء مواقع صواريخ سام لمدة أسبوعين أو ثلاثة.. وهكذا أثمر الجهد، حيث أتاح لنا مناخاً مناسباً نوعاً.

- **الرئيس عبدالناصر:** ولكن على فرض أن الإسرائيليين بعثوا بسفنهم، فماذا سيكون عليه موقفنا؟

- **يوثانت:** المفترض أنهم ذوي إدراك إلى حد مناسب، إذ أن هذا التصرف ينطوي على المجازفة.

- **الرئيس عبدالناصر:** نحن لا نستطيع مجرد النظر في هذا، لأننا لا نستطيع إصدار الأوامر لقواتنا، بمشاهدة السفن الإسرائيلية مارة على مسافة ميل واحد من مواقعهم.

- **يوثانت:** إن هذا سيكون انتهاكاً لفحوى النداء الذي أتجه به.. وطبعاً أنا لا أعرف ماذا سيكون عليه رد فعل الإسرائيليين، حيث أني للمرة الأولى صباح اليوم أقوم بإبلاغ السيد رياض بهذه الأفكار.

- **الرئيس عبدالناصر:** هذا معناه أننا نجمد الموقف برمته لمدة.

- **يوثانت:** لمدة أسبوعين تحديداً، أو نحو ذلك.
- **الرئيس عبدالناصر:** (باللغة العربية) ما رأيك يا دكتور فوزي؟.
- **محمود فوزي:** (باللغة العربية) بادىء ذي بدء، إذا هم لم يمروا فلن تكون هناك مشكلة.. تقولون سيادتكم إننا بدأنا نفتش السفن.. وعلى هذا النحو ليس هناك.. إذا هم لم يمروا فليس هناك مشكلة، هذا معناه خطوة أولى، وسوف نرى ماذا سيكون عليه رد فعلهم.
- **الرئيس عبدالناصر:** (باللغة العربية) أهذا هو رأيك يا رياض؟
- **محمود رياض:** (باللغة العربية) نعم إذا هم لم يمروا.
- **الرئيس عبدالناصر:** حسناً.. إذا نحن بدأنا، فكيف نستطيع إيقاف التفتيش؟
- **محمود رياض:** (باللغة العربية) على أساس امتناعهم عن المرور، والأمر يتوقف على إعلان القبول، إنهم لا يستطيعون.
- **الرئيس عبدالناصر:** (باللغة العربية) لو كان الأمر سيقتصر علينا وعلى إسرائيل سيكون أفضل (باللغة الانجليزية) لو كان الإعلان سيكون موجها لنا، ولإسرائيل، سيكون ذلك أفضل، لأننا بدأنا تفتيش السفن اليوم، فإذا استمر هذا، فسوف يكون.. نحن لن نثير متاعب لمدة الأسبوعين.. سنجعلهما خاليين من المتاعب، نحن لا نستطيع القول بأننا بدأنا ثم توقفنا فيما بعد.. ولكن دع الإسرائيليين لا يمروا، فلا يكون لدينا متاعب، إن الإعلان سيوجه إلينا، وللإسرائيليين على حد سواء، وسيكون هذا خيراً، وفي ظني أننا نقبله.
- **يوثانت:** أشكركم كثيراً، أشكركم كثيراً ».

بالنظر لمسألة خليج العقبة والزوبعة الشديدة التي فجرتها الولايات المتحدة ضمن الحملة الدعائية التى أدارتها ضد مصر وعبدالناصر، ورغم وجاهة آراء "شلة المشير" في عرض القضية باعتبارها السبب في اندلاع الحرب، إلا أن السلام في المنطقة بين مصر وإسرائيل، خضع لضوابط وقواعد استراتيجية عالمية، ضمناها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ضمن استراتيجيات السياسة العالمية فيما يسمى "بسياسة الوفاق" بين القطبين الكبيرين، ولم يتركا إعلان الحرب

لإسرائيل كمسألة تقديرية وفقا للظروف التي تتراءى لها، وذلك لاعتبار أن إسرائيل نفسها ليست دولة ذات كيان مستقل بقدر ما هي مشروع قاعدة عسكرية منشأة لصالح تحقيق المصالح والأهداف الاستراتيجية الأمريكية، ليكون تحقيق حلمها الصهيوني، هو أمر ضمني ومن خلال تحقيقها للأهداف الأمريكية.

بمعنى أن فكرة "شلة المشير" في اعتبار غلق مضيق العقبة السبب في اندلاع الحرب بتجسيم الآثار السلبية الضارة على إسرائيل بإغلاقها أحد منافذ الحياة عليها وأنها مسألة حياة أو موت مما دفعها للهجوم في ٥ يونيو (حزيران)، وهو ما قد نعتبره رأياً له اعتباره في حالة واحدة وهي أن تكون إسرائيل ذات كيان سياسي مستقل ولها أهداف مستقلة ولا تحقق بهذه الحرب أهداف ومصالح استراتيجية أمريكية على حساب أهداف ومصالح سوفيتية في المنطقة. فيكون تقييم المعركة على أنها معركة إقليمية بين دولتين صغيرتين. أما وإن الحرب لها أبعادها الاستراتيجية العالمية فإن في الأمر تداخل في الحقائق وهو ما تستطيع أن تستنبطه النظرة الثاقبة للموقف في ظل سيطرة القوى الكبرى على الأمور في المنطقة ومن خلال وضع القرار في السياق السليم للأحداث وفي خلفيته التاريخية.

وبهذا التصوّر كان مضمون رأي كوسيجين لشمس بدران في موسكو[1] بعد إصدار الرئيس جمال عبدالناصر لقرار غلق خليج العقبة: "**اكتفوا بما كسبتم سياسياً ولا تطوّروا المعركة عسكرياً، وهذه نصيحتي**". الأمر الذي يعني عدم حتمية الحرب بعد قرار غلق مضيق العقبة، طالما نحن لا نسعى للمعركة.

وتشير عبارة كوسيجين أيضاً أن مسار القرار الطبيعي هو لجوء إسرائيل إلى وسائل أخرى خلاف الحرب لحل المشكلة.

٦ ـ تحديد الأمر الحاسم الذي تسبب في اندلاع الحرب

(أ) قواعد للسلام في المنطقة العربية ضمن (سياسة الوفاق):

عندما سيطر الرعب على العالم من شبح وقوع حرب عالمية نووية، قام المفكرون والمثقفون بشحن الرأي العام العالمي ـ وذلك من خلال حملة عالمية قوية ـ لدفع صانعي القرار في الكتلتين "الأمريكية والسوفيتية" لوضع أسس وقواعد

(١) نفس المرجع، ص١٠٨٧.

لسياسة عالمية تضمن تجنب اندلاع حرب عالمية نووية بين الكتلتين، وقد أثمرت هذه الحملة في إحدى مراحلها على التوصل بما يُسمى "بسياسة التعايش السلمي".

- **كتب د. جمال حمدان[١]:**

« وفي ظل هذا الخطر الماحق كان لابد للجميع عند نقطة معينة من ضبط النفس، والمراجعة، والتراجع قليلا أو كثيراً، وقد كانت أزمة الصواريخ السوفيتية الذرية في كوبا، هي العامل الكشاف، واختبار الأحماض، الذي أثبت للعالم أنه ينزلق بسرعة مخيفة على طريق الهاوية، فكان "التعايش السلمي"».

ثم كانت "سياسة الوفاق" في فترة تالية.

- **كتب د. جمال حمدان[٢]:**

« الوفاق لا يعني التقارب rapprochement بين القطبين المتضادين بقدر ما يعني التفاهم understanding بينهما على ألا يدعا للصراع أن يؤدي إلى التصادم بينهما، ويعني هذا أساسا، وبالتحديد ألا يدعا لصراعات الآخرين، وللعلاقات بين الصغار أو الكبار أن تحكم وتوجه صراعهما الذاتي، أو العلاقات المباشرة بينهما، وإنما على العكس أن يحكم صراعهما وعلاقاتهما الخاصة تلك الصراعات والعلاقات وتوجهها. وبذلك تظل القبضة لهما على مقدرات العالم دون أن تنفلت في وجه فك أي منهما ».

وقد ذكرنا في الفصل السابق أن انضمام مصر للمعسكر الشرقي في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل ضمن المعسكر الغربي فرض على كل دولة منهما الالتزام بسياسة المعسكر التابعة له حتى تضمن تأييده وحمايته لها، وبذلك طبقت أحكام السياسة العالمية على أزمة ٦٧، على أننا نرى أن أحكام سياسة الوفاق طبقت على أزمة ٦٧ أكثر مما طبقت أحكام سياسة " التعايش السلمي ". ورغم ذكر د. جمال حمدان أن سياسة الوفاق طبقت في عقد السبعينات، وأن التعايش السلمي كان في عقد الستينات، طالما لم يحدد بالضبط تاريخ بدأ سياسة الوفاق.

---

(١) جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرر، ص٣٠٤.

(٢) نفس المرجع، ص٣٢٤.

- **كتب الزعيم السوفيتي "نيكيتا خروشوف" خطاب للرئيس عبدالناصر بتاريخ ١٩٦٤/١٠/١٢:**[١]

« عزيزي الرئيس

لقد رأيت أن أوجه إليكم هذه الرسالة لألفت انتباهكم إلى واحدة من المشاكل التي تُعبّر عن وجهة نظرنا ذات أهمية حيوية للهدف الذي نسعى إليه جميعاً وهو تدعيم السلام، والمشكلة التي أقصدها بالذات هي مشكلة النزاعات الإقليمية بين الدول ووسائل تسويتها.

وفي البداية فإني أود أن أشرح لكم السبب الذي يدعو حكومة الاتحاد السوفيتي إلى إثارة هذه المسألة في هذه اللحظة بالذات ولماذا نوليها اعتبار وأهمية خاصة.

إنني أرجو أن تتفقوا معي في أن هدفنا الآن قد اختلف، ففي مرحلة من المراحل كان هدفنا الحفاظ على السلام، وفي هذه المرحلة فإن هدفنا ينبغي أن يكون الحفاظ على الحياة نفسها، وهو هدف يجب أن تدعمه جهود كل الشعوب والأمم بصرف النظر عن اختلاف القوميات والأجناس والآراء السياسية والعقائد الدينية.

والحقيقة أننا إذا استطعنا أن نُقيّم بدقة حقائق العصر النووي فإنه لا مفر أمام جميع ساسة العالم الذين يحملون مقاليد المسئولية وأقدار العالم ومستقبله في أيديهم من أن يتجمعوا على هدف بذل قصارى الجهد في تحقيق خطوات ثورية تؤدي إلى استبعاد احتمال وقوع حرب جديدة تماماً سواء على المستوى الإليمي أو ما هو أوسع منع. "

ثم مضى خروشوف في رسالته يقول:

"لقد حدثت تغييرات عظيمة على المسرح العالمي، وكلها تدعونا إلى تجربة وسائل أخرى في حل المشاكل الدولية بما فيها النزاعات الإقليمية، فلم يعد هناك نزاع يمكن تسويته بالقوة للحصول على مزايا لطرف على حساب طرف آخر. ولهذا فإن الحكومة السوفيتية تطرح عليكم أهمية التفكير في عقد اتفاق دولي (أو معاهدة) تؤكد فيها الدول نبذها لمنطق استعمال القوة في حل النزاعات. وفي رأينا أن هذا الاتفاق (أو المعاهدة) ينبغي أن يحتوي على النقط الرئيسية التالية:

(١) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٦٨ - ٦٩.

أولا: تعهّد من جانب الدول بعدم اللجوء إلى القوة لحل المنازعات.

ثانيا: اعتراف بحقيقة أن أراضي الدول يجب أن تكون - ولو بصورة مؤقتة - هدف لغزو أو هجوم أو احتلال عسكري أو أي إجراء قسري مهما كانت دواعيه السياسية أو الاقتصادية أو الاستراتيجية أو أية دواعي ذات طبيعة أخرى.

ثالثا: إعلان صريح بأن الخلافات بين الدول على النظم الاجتماعية، أو رفض الاعتراف، أو انقطاع الدبلوماسية لا يمكن أن تكون سبباً لانتهاك حرمة أي دولة بواسطة أي دولة أخرى.

رابعاً: تعهد قاطع بحل جميع النزاعات الإقليمية بالوسائل السلمية مثل المفاوضات أو بوسائل التوفيق والتحكيم، أو بأي وسائل أخرى تختارها الأطراف المعنية طبقا لميثاق الأمم المتحدة."

.....

ثم طالت الرسالة بعد ذلك إلى سبع عشرة صفحة[1] ».

وبالتالي كان أول تطبيق لأحكام "سياسة الوفاق" على الصراع بين مصر واسرائيل حيث فرض كل قطب على الدولة التابعة له ضوابط فى صورة قواعد وقوانين حاكمة تضمن استقرار السلام فى المنطقة، وبذلك لا يتركا للصغار مجال لدفع المعسكرين إلى الوقيعة بينهما أو الانسياق وراءهما نحو حرب عالمية نووية. كما يقول المثل "عملوها الصغار.... فوقعوا فيها الكبار"، وكان أهم هذه الضوابط- بعد فرض التوازن الاستراتيجي في التسليح- هو إلزام كل معسكر الدولة التابعة له على انتهاج سياسة دفاعية نحو الدولة الخصم. على أنه في حالة مخالفة إحدى الدول التابعة لأحد المعسكرين القواعد والنظم التي وضعها القطبين لحفظ السلام، مثل قيام أي دولة تابعة لأحد المعسكرين بالهجوم على غريمتها التابعة للمعسكر الآخر، فإنها بذلك يسقط عنها حماية المعسكر التابعة له، لتقع فريسة للمعسكر الآخر، عقاباً لها على مخالفتها للقواعد والنظم المتفق عليها، والتي كان من شأن مخالفتها أن تجر المعسكرين إلى حرب نووية تؤدي إلى دمار العالم أجمع.

(١) أصل الرسالة في أرشيف قصر عابدين، وتوجد صور منها في وزارة الخارجية وأصلها المحفوظ الآن في قصر عابدين في الملف رقم ١٩٦٤/٥ والذي يحمل عنوان مراسلات مع القادة السوفيت.

الأمر الذي يكشف سبب التزام مصر بسياسة استراتيجية دفاعية وإعلانها كسياسة استراتيجية عليا للدولة، بصورة مستمرة حتى حرب ٦٧، ولم يكن التزام نظام الدولة بالسياسة الدفاعية لاعتبار ضعف الجيش المصري وعدم قدرته على القيام بعمليات هجومية بقدر ما هو وفاءً بالتزامها بالتعهد للمعسكر الشرقي لتضمن استمرار تأييده لها وحمايته لها ضد المعسكر الغربي.

وبهذه الاستراتيجية الدفاعية وقف عبدالناصر يُعلن في جميع مؤتمرات جامعة الدول العربية عن سياسة مصر الدفاعية تجاه إسرائيل، وأن مصر لا تعمل لتحرير فلسطين، في الوقت الذي كانت وفود بعض الدول العربية تطالبه بعمل خطة عسكرية لتحرير فلسطين بأسلوب الخطب الحماسية والمزايدات.

- **يقول الرئيس " جمال عبدالناصر " في أحد لقاءاته بالملك فيصل**[1]:

« إذا كان كل طرف منا سيدخل في مزايدات هدفها إحراج الطرف الآخر بأكثر مما يستطيع في هذه الظروف، فإننا سنجد أنفسنا أمام طريق مسدود وخطر، فهم يطالبون الآن بتحرير فلسطين، والإسكندرونة، وعربستان.. إلى آخره، عن طريق العمل المسلح، وهذه كلها أهداف قد تكون مطلوبة ولكن تحقيقها مرهون بأجيال مقبلة، وبأوضاع أخرى تكون فيها الأمة العربية أحسن حالاً، وأكثر قوة، وأشد تماسكا مما هي الآن. وأنا لم أتردد في أن أقف في اجتماع عام، وعلى مسمع من كل الجماهير العربية، وأقول أنه "ليست عندي خطة لتحرير فلسطين"، وكنت أعلم مقدماً أن هذا الكلام سوف يُحدث خيبة أمل لدى الشعوب العربية، ولكني قبلت المسئولية بواجب الحقيقة. فنحن بالفعل جميعا لا نملك خطة لتحرير فلسطين الآن، ولا نملك الوسائل لتحقيق ذلك الهدف، على فرض أن لدينا الخطة. واعتقادي أن الصراع بيننا وبين إسرائيل قضية مائة سنة. إذن فالمزايدة الآن في هذا الموضوع لن يكون من شأنها إلا تضييع الممكن في طلب المستحيل. وأنا لا أسمح لأحد أن يُزايد عليّ في قضية التحرير العربي، وأعتقد أننا الآن مطالبون بأن نحقق لأنفسنا إمكانية العمل داخل حدودنا، إما خارج هذه الحدود بأعمال هجومية فإن ذلك يتعدى طاقاتنا الحالية ويُعرضنا لردود فعل لا نستطيع مواجهتها. فالولايات المتحدة مثلا لن تسمح لنا بالهجوم على إسرائيل. بل إنني على استعداد أن أقول لك وأنا قادم من زيارة أخيرة

(١) نفس المرجع، ص٢٠٨.

للاتحاد السوفيتي "إن الاتحاد السوفيتي نفسه لن يسمح لنا بالهجوم على إسرائيل"، ولست أعرف لمصلحة من هذه المزايدات التى تنتظرنا فى الدار البيضاء.

رد الملك فيصل قائلاً: "إنه والله لا يفهم السبب الذي يحدو بالبعض منا إلى أن يقولوا كلاماً هم أول من يعرف أنه فوق طاقتهم. ولكنهم يتكلمون لإثارة الرأي العام، وهذا هدفهم بصرف النظر عن النتائج".

وهو على أي حال يتفهم موقف الرئيس، لكنه يعرف مقدماً أنه لا يستطيع أن يسانده في التصدي لهذه المزايدات، فلو نطقنا بكلمة واحدة - طال عمرك - لاتهمونا على الفور بالتخلف والرجعية وبأننا عملاء للأمريكان، والحقيقة - فخامة الرئيس - أن التصدي لهذه المزايدات لا يجيء إلا منك، فلا يفل الحديد إلا الحديد كما يقولون" ».

على أن الأمر ازداد حساسية لموقف إسرائيل الحرج استراتيجياً، ذلك أن مساحة أراضيها الصغيرة أفقدتها العمق الدفاعي، وبالتالي فإن الهجوم المفاجيء عليها يعني الوصول إلى عمق إسرائيل وبالتالي اكتساحها، الأخطر من ذلك هو قلة عدد سكانها وبالتالي قلة أعداد الأفراد المخصصين للجيش الإسرائيلي حتى يمكن لباقي الشعب أن يمارس أنشطة حياته المختلفة، الأمر الذي فرض على إسرائيل أن تقوم بتعبئة الشعب بأكمله في حالة ظهور أي بوادر تنبيء بالحرب، ولكن.. ماذا لو حدث هجوم مفاجيء عليها؟.. إذن لأزيلت إسرائيل من الوجود.. لأن الشعب في هذه الحالة يكون منشغل بممارسة أنشطة حياته المختلفة، ولم يُنذر بالحرب.

وعلى أساس هذين الأمرين "المساحة الصغيرة لدولة إسرائيل، وقلة عدد السكان"، وضعت نظرية "الأمن الإسرائيلي" التي فرضت القيام بضربة وقائية في حالة التأكّد من نية الهجوم عليها، دون الانتظار لهذا الهجوم الذي غالباً ما يؤدي إلى إزالتها من الوجود. وكان لتقدير العالم أجمع لهذين الأمرين باعتبارهما عنصرا الضعف للكيان الإسرائيلي، ما جعل من نظرية "الأمن الإسرائيلي" محل تقدير المعسكرين "الأمريكي والسوفيتي" ليفرضا لإسرائيل حق قيامها بالضربة الوقائية في حالة التأكّد من نيّة الهجوم عليها وبدون أن تنتظر هذا الهجوم.

ولكن.. كيف تثبت إسرائيل للمعسكرين نيّة مصر في الهجوم عليها، وبالتالي قيامها بضرب مصر وشن هجوم وقائي عليها؟ .. أليس من السهل عليها أن

تدعي بشتى الادعاءات، وأن تقدم شتى الأكاذيب التي تمكنها من تحقيق هدفها؟ .. بالطبع لم يفوت على المعسكرين أن يضعا الضوابط التي تحكم هذا الأمر، فاشترطا على إسرائيل أن تقدم الأدلة القاطعة التى تثبت نيّة مصر في الهجوم عليها، كأن تقدم مثلا خطة هجومية وضعتها القيادة المصرية للهجوم على إسرائيل، وهو الأمر الذي قد يشبه المستحيل، فكيف تحصل إسرائيل على وثائق "سرية للغاية" من القيادة المصرية تتضمن خطة بالهجوم على إسرائيل؟ خاصة وأن كل الخطط التي تمت في القيادة المصرية خطط دفاعية، ذلك لتبني الدولة لاستراتيجية دفاعية.. على أن الواقع أثبت أنه لا يوجد مستحيل طالما ارتهن هذا الأمر على إيمان كبار قادة الجيش بالولاء والانتماء لمصر.

(ب) خطة الفريق أ. علي عامر للهجوم على إسرائيل:

تعالى نرى الصورة الكاملة فيما لو حدث المستحيل، وحصلت إسرائيل على خطة هجومية عليها، وماذا لو كان هناك رجل سياسي عالمي محايد يستطيع تقييم هذا الموقف بمقاييس ومعايير السياسة العالمية التي حكمت المنطقة في ذلك الوقت؟

- **أما الموقف فيشرحه أ. هيكل حيث كتب[١]:**

« ... ثم تحوّلت القمة إلى اجتماع مغلق مقصور على الملوك والرؤساء وحدهم، ومع كل منهم مساعد من أعضاء وفده. وبدأ "جمال عبدالناصر" الجلسة فقال: "إن الوفد السوري طلب هذه الجلسة المغلقة، ولهذا فإنه يعطي الكلمة للفريق أمين الحافظ رئيس هذا الوفد ليبدي ما لديه، مما طلب من أجله هذه الجلسة".

وبدأ الفريق "أمين الحافظ" كلامه فقال: "إنه يريد أن يذكر الإخوان بما سبق أن طرحه في مؤتمر الإسكندرية في سبتمبر الماضي، وهو أن العمل العربي باتجاهه إلى أعمال من نوع مشروعات تحويل مياه الأردن، وغيرها، يضيع وقت الأمة وجهدها في أهداف فرعية وأن الأولى والأجدر بـ"أمجاد العرب وبطولاتهم" ضرب الأفعى على رأسها بدلا من الانشغال بذيلها".

وعقب على هذه المقدمة بقوله: "إن القائد العام للقيادة العربية الموحدة كلف في مؤتمر الاسكندرية ببحث مطلب تحرير فلسطين، وهو الآن يريد أن يسأل القائد العام عما فعله بهذه القرار؟.

---

(١) نفس المرجع، ص٢١٣.

ورد "الفريق علي علي عامر" بالقول: "إن القيادة العربية الموحدة لم تكن تملك أن تتجاهل قراراً لمؤتمر القمة، وأنها بالفعل أعدت خطوطاً عريضة لمطلب التحرير، ولكنه للأمانة يريد أن يسجل أن هذه الخطوط العريضة نوع من "التجربة النظرية" ولا يجب تحميلها أكثر". وبذلك راح "الفريق علي علي عامر" يقرأ بحرج واضح مشروع قرار كتبه بخط يده".

ثم كان في دلهي عاصمة الهند حيث اجتماع الدول الثلاثة المؤسسة لحركة عدم الانحياز، والذي دعي إليه المارشال "تيتو" في أكتوبر عام ١٩٦٦، والذي طلب مقابلة الرئيس "عبدالناصر" في صباح اليوم التالي لوصوله دلهي وقبل انعقاد جلسات المؤتمر.

- **ونترك أ. هيكل يحدثنا عن الموضوع حيث كتب[1]:**

« وعندما جاء المارشال "تيتو" في الصباح الباكر كان أول ما قاله للرئيس جمال عبدالناصر، الذي كان واقفاً لاستقباله على الباب الخارجي للجناح، إنه يكره الاستيقاظ مبكراً، وقد قام اليوم بتضحية كبيرة لم يكن ليقوم بها لولا خاطر صديقه. ورد عليه جمال عبدالناصر، وهما مازالا على باب الجناح إنه، بالفعل استغرب أن يطلب منه "تيتو" لقاء في مثل هذا الوقت من الصباح، لكنه أدرك أن داعيه إلى ذلك لابد أن يكون قوياً..، وهز "تيتو" رأسه وقال، هو بالفعل كذلك، ثم دخل الاثنان إلى قاعة الصالون الداخلي التي أعدت فيها مائدة الإفطار.. وطلب "تيتو" أن لا يقف أحد للخدمة عليهما أثناء الإفطار قائلا: إن عليهما أن يجربا الخدمة الذاتية، وكان "جمال عبدالناصر" لا يزال يستغرب، فلم تكن تلك عادة "تيتو" في ظروف طبيعية.

وبدأ "تيتو" حديثه قائلاً: إنه عرف بموضوع بالغ الخطورة وقد أراد أن يكون الرئيس جمال عبدالناصر على علم به، ثم قطع كلامه وتوجه بسؤال مباشر إلى الرئيس جمال عبدالناصر قائلا له: هل صحيح أنكم وضعتم خطة عسكرية للقضاء على إسرائيل، أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي في "الدار البيضاء" في العام الماضي؟ ودهش جمال عبدالناصر من السؤال وبدت دهشته واضحة أمام صديقه الذي واصل حديثه قائلا: منذ عدة شهور ألح "جولدمان" عليّ بطلب

(١) نفس المرجع، ص٣١٤ – ٣١٦.

مقابلة معي ولم أستجب لطلبه بسرعة متصوّراً أنه يريد أن يسمعني واحداً من مونولوجاته الشهيرة عن السلام طالباً وساطتي معك كما فعل مرات من قبل، ولكن "جولدمان" بعث إليّ يقول إن لديه موضوعاً عاجلا يريد إطلاعي عليه، وهو موضوع جديد تماماً وقد حددت له موعداً وقابلته بالفعل قبل عشرة أيام في دوبروفليك، وعندما لقيته فإنه لم ينتظر حتى المجاملات التقليدية، وإنما بدأ على الفور بما يشغله قائلاً لي: إن رؤساء الدول العربية الذين اجتمعوا في "الدار البيضاء" وضعوا خطة للقضاء على إسرائيل، وإن هذه الخطة وصلت من ثلاثة مصادر إلى حكومة إسرائيل، وقد دعاني رئيس الوزراء ليفي أشكول بطريقة عاجلة إلى مقابلته في القدس وأطلعني على هذه الخطة، وقال لي: إذا كنت تتصوّر أننا فبركناها لإقناعك بما نقول فلك أن تسأل أصدقاءك في البيت الأبيض أو وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في واشنطن، فقد وصلت إليهم الخطة كما وصلت إلينا، وقد اطلع عليها الرئيس جونسون بنفسه وقرر بعدها زيادة المساعدات العسكرية لإسرائيل بطريقة تخطت كل الحدود التي عرفناها من قبل.

كان تعليقي عليه أنني لا أصدق، وعلى فرض أن العرب لديهم مثل هذه النوايا فلست أظن أنهم يضعونها على ورق، وحتى إذا وضعوها على ورق، فمن المؤكد أنهم سوف يحتاطون كيلا تصل إلى إسرائيل وإلى الولايات المتحدة أخبارهم من ثلاثة مصادر أو أربعة. ورد "جولدمان" بأن ذلك كان انطباعه الأولي وهو يسمع "أشكول"، لكنه بعد أن رأى الأوراق وتأكّد أن البيت الأبيض والمخابرات المركزية لديهما علم بحقيقة الموضوع فإنه كان مضطراً أن يُصدق.

وكان "جمال عبدالناصر" يُغالب الحرج الذي انتابه وهو يجد نفسه مطالباً بتوضيح الأمور للرئيس "تيتو"، وقد بدأ فقال له "إنه يعرف أن هناك ورقة من هذا النوع طرحت على مؤتمر الدار البيضاء وأن هذه الورقة كتبت نتيجة مزايدات سياسية، ولكنها لم تتحوّل إلى قرار من قرارات القمة"، ثم أضاف أن "أول من يعرف أن ذلك كان مسار الموضوع، هو الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها كثيرون من الأصدقاء في المؤتمر. ومن الناحية العملية فهم أول من يعرف أن هدف القضاء على إسرائيل يتعدى حدود الإمكانيات العربية في الحاضر وفي المستقبل المرئي".

وبينما كان "جمال عبدالناصر" لا يزال يواصل محاولته في الشرح، كان الشعور بالدهشة قد انتقل منه إلى ملامح "تيتو" الذي سأله مرتاعا: "هل يعني ذلك بالفعل أنكم وضعتم هذا الكلام على ورق "؟ وراح "جمال عبدالناصر" يحاول إعطاء "تيتو" فكرة عن أجواء المزايدات العقيمة التي تجري أحياناً بين العرب، وكلها مزايدات خطابية عاجزة عن الفعل، وكان الرئيس "تيتو" يردد عبارة "ولكن الورقة معهم"، ويكررها.. الورقة معهم.. الورقة معهم.

وبعد شرح مستفيض بدأ الرئيس "تيتو" يتفهم جوانب الصورة التي رسمها له "جمال عبدالناصر" وقد توجه أخيراً إلى "جمال عبدالناصر" بسؤال قال فيه: "هل أستطيع أن أنقل ذلك عنك إلى جولدمان؟ ". ورد عليه "جمال عبدالناصر" معترضاً بأن ذلك لو حدث يزيد الأمور تعقيداً، وما يقترحه هو أن الرئيس "تيتو" الآن قد أصبح في الصورة الكاملة لحقيقة ما حدث، وأنه يستطيع على مسئوليته أن يتصرف كما يرى ملائماً دون أن ينسب شيئاً إلى "جمال عبدالناصر". ثم عاد "جمال عبدالناصر" يقول لـ "تيتو": "صدقني أن هذه كلها، سواء من إسرائيل أو من الولايات المتحدة، عمليات تصيّد، فهم يعرفون الحقائق بأكثر مما تقول به أي ورقة يذهب بها إليهم عميل من عملائهم، هم يستعملون هذه الورقة وسيلة من وسائل تحقيق أهدافهم بما فيها التأثير على أصدقائنا مثلك، وكل ما أتمناه أن لا تبتلعوا هذا الطعم حتى وإن بدا لكم أنه طعم حقيقي".

وساد على مائدة الإفطار لحظات من الصمت، فقد أحس كل من الرجلين أنه يحتاج إلى التفكير فيما سمعه ».

وسيُترك التقييم الكامل للقارىء مع الإشارة بأن الفريق أ. علي عامر كان يشغل قبل هذا المنصب مباشرة رئيس أركان حرب الجيش المصري وبالتالي فهو على دراية كاملة بالموقف الاستراتيجي العسكري لقضية الصراع العربي الاسرائيلي، وكل الظروف الدولية التي تحتم اتخاذ استراتيجية دفاعية وبالتالي كان الواجب والأمانة يفرضان عليه عندما طلب منه مؤتمر الاسكندرية بحث مطلب تحرير فلسطين، أن يعرض الموقف العسكري كاملا، ويتضمن موقف قوات إسرائيل بالإضافة إلى الأسطول السادس الأمريكي مع كافة قوة المعسكر الغربي بالكامل والذي سيدخل الحرب مع إسرائيل ضد العرب بمفردهم لاعتبار عدم موافقة المعسكر السوفيتي على هذه الخطة وبالتالي عدم تأييدها لنا. فتكون تقريراً

صادقاً وأميناً لأن الخطط العسكرية تعتمد على حسابات لا تخطيء بقدر اعتمادها على الحقائق المقدمة لها، وهو ما يفحم المزايدون في القضايا العربية والذين يتاجرون في آمال وطموحات شعوبهم ويكون القول الفصل في هذه المسألة.

فهل ترى أن الفريق أ. عامر أخطأ في حساباته بهذه الصورة الحادة؟!! أم كان لتحقيق هدف آخر؟ هو ما تم فعلا بوصول الخطة للولايات المتحدة.

٧ ـ السبب في اندلاع حرب ٦٧

ارتهن أمن مصر القومي بعدم تمكين أمريكا من تحقيق أحلامها بالظفر بالإنفراد بمصر وضربها بدون معاونة الحليف السوفيتي على حصولها على مستندات تثبت نية مصر للهجوم على إسرائيل، ولم يكن الأمر بالبساطة التي عالج بها الفريق أ. علي عامر الموضوع في مؤتمر القمة العربي، ولكن المسألة هنا كانت تحتاج إلى ترتيبات وإجراءات إضافية تتركز في بندين أساسيين: الأول كيف يتم عمل خطط هجومية على إسرائيل رغم أن الاستراتيجية العليا للدولة دفاعية، أما الثاني كيف يمكن إقناع الحليف السوفيتي بأننا خرجنا عن السياسة التي تعهدنا بها للمعسكر السوفيتي وأننا جادون في التخطيط لهجوم على إسرائيل.

(أ) كيف تم مخالفة استراتيجية الدولة العليا لعمل خطط هجومية؟

قامت "شلة المشير" بتدبير هذا الأمر في وقت قصير جداً وبسرعة ليتم بعدها مباشرة اندلاع الحرب، وحتى لا تتهيأ الفرصة لرجال الخارجية المصرية وعبدالناصر لإنقاذ الموقف ومعالجته، وقد بدأت القيادة العليا بعمل الخطط الهجومية قبل الحرب بأيام قليلة وبالتالي لم يتمكن جمال عبدالناصر ولا رجال السياسة الوطنيين من السيطرة على الموقف.

- **كتب الفريق أ. محمد فوزي[1]:**

« ويمكن حصر الخطط الهجومية التي جهزت على عجل وبدون استطلاع أو معلومات صحيحة عن العدو كالآتي:

- العملية الهجومية "فجر": صدرت أوامر القيادة العليا بتاريخ ٦٧/٥/٢٣ أن يتم الهجوم في الساعة ٨ مساء يوم ٦٧/٥/٢٥ !!!.

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص١٠٧.

- العملية الهجومية "غسق": في نفس التوقيت تقريباً.
- العملية الهجومية "سليمان": كتب محمد فوزي أن هذه العملية[١]: "لم يتم الموافقة على الخطة بسبب تردد ومناقشة بين قائد الجيش الفريق صلاح محسن، وقائد الفرقة على اختير المحاور المناسبة للإغارات وظلت هذه المناقشات مستمرة منذ يوم ٥/٢٩ وحتى ١٩٦٧/٦/١».

كل ذلك فى الوقت الذى كانت "شلة المشير" تقوم فيه بتغيير أوضاع القوات المصرية المحتشدة بسيناء لتعطي شكل أشبه بأوضاع مناطق حشد للهجوم بدلا من اتخاذ الأوضاع الدفاعية حسب الخطة "قاهر"، الأمر الذي يعطي شكل نية الهجوم المصري عند التصوير الجوي بطائرات الاستطلاع السوفيتية.

(ب) دور (شمس بدران) المريب في موسكو مع الحليف السوفيتي:

يعتبر من أخطر الأدوار في أزمة ٦٧، حيث قام ابن بدران بنفسه بهذا الدور، ولعبه بإتقان شديد واحتراف حتى استطاع هدم وتخريب الاستراتيجية السياسية للدولة وإقناع السوفيت بتخلينا عن عهودنا تجاه المعسكر السوفيتي وعدم وفائنا بالالتزام بالسياسة الدفاعية تجاه إسرائيل، وقد ساعد على نجاح ابن بدران في مهمته أنه كان مبعوث من الرئيس جمال عبدالناصر الذي أرسله إلى موسكو في هذه الفترة الحرجة، للتنسيق مع الحلفاء السوفيت، فبدلاً من تأكيد سياسة مصر الدفاعية، وحرص مصر على استمرار هذه السياسة لضمان تأييد وتعاون السوفيت معنا، قام بالعكس وذلك بقلب مضمون الرسالة قلباً كاملاً.

- كتب أ. هيكل[٢]:

« وفي يوم ٦٧/٥/٢٥ وصل إلى موسكو وفد مصري برئاسة السيد شمس بدران وكان معه من العسكريين الفريق هلال عبدالله هلال، واللواء علي عبدالخبير، والعميد طيار محمد أمين أيوب، وكان مع الوفد أيضا السفير أحمد حسن الفقي[٣] الوكيل الأول لوزارة الخارجية وانضم إلى الوفد أيضا الدكتور مراد غالب سفير مصر في موسكو ».

---

(١) نفس المرجع، ص١٠٨.

(٢) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ص٦١٤.

(٣) السفير أحمد حسن الفقي كان برتبة عميد بالقوات المسلحة قبل تعيينه بوزارة الخارجية وهو من "شلة المشير".

أما عن مضمون وأسرار مباحثات ولقاءات ابن بدران مع السوفيت في هذه الرحلة فلم تنشر حتى الآن.

- **وقد أشار إليها أ. هيكل حيث كتب[١]:**

« وفي الساعة التاسعة والنصف من صباح اليوم التالي كان الوفد المصري برئاسة وزير الحربية على موعد مع "أليكسي كوسيجين" رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي في مكتبه، وقد دخل الوفد المصري فوجد "كوسيجين" وبرفقته وزير الخارجية "أندريه جروميكو" ووزير الدفاع الماريشال "جريتشكو" ونائب وزير الخارجية "سيميونوف". وكانت المقابلة طرازاً آخر مختلفا مع مقابلات سابقة عليها مع الماريشال "جريتشكو" ومع "أندريه جروميكو".

وطبقا لمحضر جلسة الاجتماع مع "كوسيجين" ـ فإن الصفحات الست الأولى كانت بالكامل مجموعة أسئلة مختصرة وجهها رئيس الوزراء السوفيتي منتظراً إجابات تفصيلية عليها.

كان كل ما قاله هو في افتتاح الاجتماع: "لقد كلفت من الرفاق بريجنيف وبادجورني ومن غيرهم أن أرحب بكم في زيارتكم هذه لموسكو، ونحن نود أن نسمع رأيكم حول الموقف كما ترونه".

وبدأ السيد "شمس بدران" يحكي تفاصيل الأزمة ابتداء من يوم ١٣ مايو بالمعلومات التي وصلت من السفارة في موسكو متضمنة التحذيرات التي سمعها السيد أنور السادات والدكتور مراد غالب.

وبدأت أسئلة "كوسيجين":

ما هى المسافة بين قواتكم والقوات الإسرائيلية؟

(إجابة).....

هل معنى هذا أن قواتكم موزعة على طول الحدود في خط مستمر، أم أن هناك حشوداً في بعض المواقع؟

(إجابة).....

(١) نفس المرجع، ص٦١٩ – ٦٢٠.

واستمرت أسئلة كوسيجين لابن بدران، وفي النهاية كان أول تعليق قاله كوسيجين: "**الموقف إذا رهيب**" ».

لم يذكر أ. هيكل ما قاله ابن بدران ورأيه في الموقف المصري الذي شرحه لرئيس الوزراء السوفيتي كوسيجين، لا بالتفصيل ولا باختصار، ولا حتى مضمون هذا الحديث، ولم يذكر أيضا إجابات ابن بدران على أسئلة كوسيجين، وبذلك ترك المؤتمر بأكمله وما دار فيه لتقدير القارىء واستنتاجاته الشخصية، وبعد أن أحاطه بجو من الغموض والإثارة بتعليق كوسيجين النهائي: "**الموقف إذن رهيب**".

- **ثم أضاف أ. هيكل جزء من تعليق كوسيجين غير واضح منه رأي قاطع ليجعل القارىء لا يصل لفهم محدد، وذلك لإمكان تأويل وتفسير الحديث إلى أي معنى، ولأي غرض، وحيث يقول كوسيجين**[1].

« أرى أن الموقف كالآتي: من الناحية السياسية انتصرتم، ومن الناحية العسكرية انتصرتم أيضاً. ماذا تريدون الآن، رأيي أنه من الممكن الاكتفاء بما وصلتم إليه. انسحاب قوات الطوارىء ثم سيطرتكم على المضيق، ماذا تريدون أكثر؟ ـ العدو لا يوافق على غلق الخليج، وأكيد أنه لن يوافق مطلقاً على الغلق تماماً، ليس أمامكم عدو واحد بل أعداء كثيرون، ليست إسرائيل وحدها وإنما وراءها الأمريكان والإنجليز. لو كانت إسرائيل وحدها ما ثارت مشكلة. هذه أفكاري ونحن نتناقش معكم كأصدقاء، ومن المحتمل أن تأتي إليكم أساطيل أجنبية ويتوتر الموقف أكثر ويهدد بحرب، ألا يكفيكم أن قوات الأمم المتحدة انسحبت من المنطقة وأصبحتم تشرفون على المضيق؟ بالطبع سوف يبحث الموقف القانوني للخليج. هذا ليس اقتراحي وإنما أفكاري، وهذه الأفكار أقولها بصوت عال حتى نعرف في المستقبل كيف نتصرف.

وكان كوسيجين لا يزال يواصل عرض أفكاره قائلا: يوثانت قدم لكم اقتراحات، وأنتم قبلتوها، والمهم أن يكون الطرف الآخر على علم بذلك حتى لا تتطوّر الأمور بصورة مختلفة، على العموم أفضل النقاش على المائدة، بدلاً من المعركة في الحرب، هذا ليس اقتراحي وإنما متابعة لأفكاري، وإذا قبلتم هذه

(١) نفس المرجع، ص٦٢١ ـ ٦٢٢.

الفكرة تكون أفكارنا متطابقة. ولكن إذا كانت لديكم وجهة نظر مخالفة، أرجو إبلاغنا ».

ومع حدة أسلوب كوسيجين في الرد، وما يتضمنه كلامه من أننا تجاوزنا حدود ما يربط سياستنا الاستراتيجية بسياسة ومصالح الكتلة السوفيتية، وطالما كانت الإجراءات العسكرية برفع درجات الاستعداد للجيش المصري بناءاً على موافقة السوفيت وكذلك إخلاء قوات الأمم المتحدة من أراضينا فإن ما تلاها من قرارات فليست كذلك، وأن السوفيت يقولون لنا يكفينا ما وصلنا إليه، وأننا انتصرنا سياسيا وعسكرياً، ثم ماذا نريد أكثر من ذلك؟ !!

وهذا المضمون يشير أن "ابن بدران" أبلغ السوفيت بمعلومات تفيد تصميم مصر على تصعيد الموقف عسكريا، وأننا نريد الحرب. لاحظ في جملة كوسيجين: "عموماً أفضل النقاش على المائدة، بدلاً من المعركة في الحرب، ليس اقتراحي، وإنما متابعة لأفكاري، إذا قبلتم هذه الفكرة، تكون أفكارنا متطابقة".

وبهذا المعنى أيضا "إذا لم نقبل فكرة النقاش على المائدة، وفضلنا المعركة والحرب، فإنه بالتالي تكون أفكارنا - نحن والسوفيت - غير متطابقة وذهبنا بمفردنا للحرب". ألا ترى وضوح أكثر من ذلك؟!.

إذن نجح "ابن بدران" في دوره في الوقيعة بيننا وبين السوفيت وذلك بإقناعهم في نيّة مصر في عدم الوفاء وعدم الالتزام بتعهداتنا بتنسيق سياستنا الاستراتيجية مع سياسة السوفيت لنسير بمفردنا إلى الحرب.

ومع نجاح "ابن بدران" في مهمته في موسكو رجع إلى القاهرة ليستكمل نفس المهمة - الوقيعة بين مصر الحليف السوفيتي - وذلك بإبلاغ معلومات من السوفيت إلى القيادة السياسية المصرية يؤكد نفس المهمة وهو ما يكشفه محتوى[1] صورة المذكرة التي سلمها "ابن بدران" للرئيس "عبدالناصر" عن نتائج مهمته في موسكو:

(١) نفس المرجع، ص٦٢٥، ١٠٢٤

وزارة الحربية
مكتب الوزير

مذكرة
ملخص ما دار من حديث
بين السيد وزير الحربية ووزير الدفاع السوفيتي
أثناء حفل التوديع بمطار موسكو سعت ١٥٠٠ يوم ١٩٦٧/٥/٢٨.

(١) تناول الحديث طلبات السلاح وقلت له "طالما أننا متفقين على المبدأ الذي اتفقنا عليه، وهو القوة العسكرية القادرة لمنع العدوان فلا يهمني الدخول في تفاصيل طلبات التسليح، وكل ملاحظاتنا تركتها لكم الآن – إن القوة هي الأساس في الموضوع وعلى ضوء ذلك سوف تنظرون في المذكرة (يقصد طلبات السلاح الجديدة).

(٢) وبعد انتهاء الحفل توجهنا إلى الطائرة وقبل الصعود إليها انتحى بي جانبا وقال "اطمئنوا لكل طلباتكم سنعطيها لكم". وأضاف قائلا: "أريد أن أوضّح لك أنه إذا دخل أمريكا الحرب فسوف ندخلها بجانبكم ـ هل فهمت ما أعنيه؟" واستطرد قائلا: "وصلتنا معلومات اليوم أن الاسطول السادس في البحر الأبيض أعاد إلى كريت جنود مشاة الأسطول السابق تحميلهم على ظهر مجموعة الإنزال". ثم أضاف: "إن أسطولنا في البحر الأبيض قريب من شواطئكم الآن، وبه من المدمرات والغواصات المسلحة بالصواريخ وبأسلحة لا تعلموها ـ هل فهمت تماماً ما أعنيه؟" واختتم حديثه بأن قال "أريد أن أؤكد لكم أنه إذا حدث شيء واحتجتم لنا فمجرد إرسال إشارة نحضر لكم فوراً في بورسعيد أو في أي مكان". وانتهى الحديث وصافحته مودعاً ولكنه عانقني بحرارة.

إمضاء
شمس الدين بدران
وزير الخارجية

- **كتب الفريق أ. محمد فوزي[١]:**

« سلّم أحمد حسن الفقي محضر الجلسات التي عقدت في موسكو مقفولاً إلى مكتب الرئيس جمال عبدالناصر، وعليه إشارة "شخصي وعاجل جدا" وللأسف لم يطلع عليها الرئيس عبدالناصر إلا يوم ٦٧/٦/١٣ بعد انتهاء المعركة».

ولم يجد عبدالناصر في التقرير أي إشارة أو تلميح إلى كلمة "مساعدة مباشرة" أو تدخل عسكري - كما روى شمس بدران عقب وصوله مباشرة، بل أن الحقيقة التي عرفها الرئيس من التقرير "أن قادة الكرملين طلبوا من شمس بدران عدم تصعيد الموقف".

ولم يوضح محمد فوزي كيف سلم مظروف "شخصي، وعاجل جداً" إلى مكتب عبدالناصر رغم خطورة محتوياته والتي توجب تسليمها باليد إلى الرئيس عبدالناصر شخصياً، علاوة على المعروف عن عبدالناصر من حرصه الشديد على قراءة مثل هذه المكاتبات الهامة !!.

كذلك لم يذكر محمد فوزي متى تم تسليم المظروف لمكتب عبدالناصر مما يحتمل - كأمر بديهي وطبيعي لا يفوت "إبن بدران" - أن يخطط لتأخير تسليم المظروف لعبدالناصر لما بعد الحرب وإلا سيفشل كل ما خططه في مأمورية موسكو - وهي وثائق محضر جلسات مؤتمر موسكو والمكلف بتسليمها وكيل وزارة الخارجية أحمد حسن الفقي - وبذلك وصلت إلى عبدالناصر بعد أن أصبحت عديمة الفائدة وبعد انتهاء "ابن بدران" من تحقيق أهدافه.

(ج) استمرار التخطيط لعمليات هجومية ضد إسرائيل رغم مناشدة قادة العالم:

حضر الرئيس عبدالناصر[٢] اجتماع مع كبار القادة بمبنى القيادة العامة مساء يوم ٥/٢٦ وحيث فوجيء في المؤتمر باضطلاعهم على عمل خطة هجومية على إسرائيل، الأمر الذي فيه مخالفة للاستراتيجية العليا للدولة ويُشكل خطورة على أمن الدولة وسلامتها. وبذلك استدعى المشير عبدالحكيم عامر في الصباح الباكر يوم ٥/٢٧.

---

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص٩٦.

(٢) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٥٧٣.

- **وكتب أ. هيكل[١]:**

« في الصباح الباكر يوم السبت ٢٧ مايو كان "عبدالحكيم عامر على موعد مع الرئيس عبدالناصر، وكان الرئيس يريد أن يُبدي بعض الملاحظات على الاجتماع الذي حضره في القيادة العامة للقوات المسلحة في اليوم السابق.

فقد لاحظ الرئيس عبدالناصر في هذا الاجتماع أن المشير عامر يتحدث بطريقة ظاهرة، وبطريقة ضمنية عن الضربة الأولى، ومن يوجهها، والضربة الثانية ومن يتلقاها، وكان رأيه أن الدوران طويلاً حول هذه المسألة من شأنه أن يخلق بلبلة لدى القيادات، فالحرب جهد سياسي شامل يدخل القتال كعنصر من عناصره، في وقت من الأوقات ».

- **وقال الرئيس أيضا[٢]:**

« أن تقوم مصر الآن بتوجيه ضربة أولى فهذا معناه أنها تستعدي الكل عليها، وتظهر أمام الجميع وكأن سياستها سلسلة متصلة من المغامرات، وفي معرض هذا الحديث قال الرئيس عبدالناصر للمشير عامر "أي خطوة إضافية نقوم بها الآن فإننا نكون بمثابة من يقدم لجونسون ولإسرائيل الفرصة التي يطلبونها، بل إن قوى كثيرة في العالم سوف تجد مبرراً لجونسون إذا هو أصدر أوامره للأسطول السادس والقواعد الأمريكية في ليبيا أن تبدأ في العمل ضدنا، وهذا ما لا نستطيع أن نتحمله في وسط هذه الأزمة".

وأضاف الرئيس: "إن هدفه الرئيسي في إدارة الأزمة هو: أن نخرج منها بسلام، ودون حرب، وأن تجيء هذه اللحظات ونتحدث عن ضربة أولى فهذا كلام غير مسئول".

ثم أشار عبدالناصر في حديثه مع المشير عامر إلى تفاصيل سمعها في اجتماع الأمس عن خطة هجومية محدودة تحمل الاسم الرمزي "فجر"، وقال: "إنه لم يشأ أن يشدد في الاعتراض عليها في اجتماع القيادة حتى لا يُساء فهم اعتراضه، وإنه يؤثر أن يقوم المشير عامر الآن بإلغاء الأمر الإنذاري للخطة والتي كان مزمعا تنفيذها خلال أيام قليلة" ».

---

(١) نفس المرجع، ص٥٧٤.

(٢) نفس المرجع، ص٥٧٤.

وفعلاً أصدر المشير عامر تعليماته بإلغاء الخطة الهجومية "فجر".

لاحظ أن مسألة هذا التخطيط مازال يدور في مبنى القيادة العامة، لأن التعليمات التى صدرت للبدء فى تخطيطها كانت يوم ٥/٢٥ وبدأ بالفعل مناقشة فكرتها يوم ٥/٢٦ مع مصادفة زيارة عبدالناصر في نفس اليوم حيث أمر بإلغائها مباشرة في صباح اليوم التالي ٥/٢٧.. أي أنها مسألة ساعات معدودة.. كيف يمكن لهذه الأنباء التي مازالت مجرد أفكار تدور داخل مبنى القيادة العامة أن تصل إلى الولايات المتحدة وإسرائيل؟ !!.

(١) رسالة تحذير ومناشدة من رئيس الولايات المتحدة:

ظهر يوم السبت ٦٧/٥/٢٧[١] بعث السفير المصري في الولايات المتحدة برقية عاجلة للقاهرة مفادها أنه استدعي لمقابلة نائب وزير الخارجية الأمريكية لمسألة عاجلة جداً ودقيقة للغاية، وفي المقابلة أبلغه نائب وزير الخارجية بوصول معلومات تفيد تخطيط لهجوم مصري على إسرائيل، وذكر أيضا في البرقية[٢]: "ثم أضاف - نائب وزير الخارجية الأمريكي - أنه رغم عدم تصورهم قيامنا بالهجوم على إسرائيل إلا أنهم لا يريدون المجازفة، في هذا الشأن.

"We don't want to take any chance in this serious situation"

ولذلك يرجو مني أن أبعث إلى حكومتي برسالة فورية أنقل لها مناشدة الحكومة الأمريكية القوية، بالتمسك بضبط النفس، وتجنب أية أعمال عسكرية هجومية.

وأضاف أن هذه الأعمال التي لا يتصورون وقوعها ستؤدي لنتائج خطيرة جداً إن حدثت. وأضاف أنه يود أن يؤكّد أن الحكومة الأمريكية من ناحيتها تبذل كل جهد من أجل منع إسرائيل من القيام بأعمال عسكرية تجاهنا. وأضاف أن هذا الأمر يباشره الرئيس الأمريكي شخصيا، وأن ما أبداه لي والسابق ذكره تم بناء على تعليمات الرئيس جونسون شخصياً.

السفير مصطفى كامل

---

(١) نفس المرجع، ص٥٧٥.

(٢) نفس المرجع، ص٥٧٦.

وعندما اطلع الرئيس عبدالناصر على هذه البرقية راودته هواجس كثيرة فقد خطر له أن العملية فجر قد تكون هي السبب الحقيقي وراء استدعاء السفير مصطفى كامل إلى وزارة الخارجية الأمريكية بهذه الطريقة."

(٢) أخطر رسالة تحذير من السوفيت للقاهرة:

- **وكتب أ. هيكل[١]:**

« في الساعة الثالثة إلا عشر من فجر نفس الليلة، دق تليفون الطوارئ الموضوع على مائدة بجوار سريره، وكان السكرتير المناوب القائم بالعمل ساعات الليل يقول له أن السفير السوفيتي "ديمتري بوجدايف" وصل إلى باب البيت منذ دقائق، وإنه يلح في مقابلة الرئيس فوراً، وإيقاظه إذا كان نائما لأن لديه رسالة عاجلة لا تستطيع الانتظار من رئيس الوزراء السوفيتي، وقد كلف بإبلاغها إلى الرئيس فور وصولها وفي أي وقت.

وقام جمال عبدالناصر من فراشه ووضع "روب دي شامبر" على "البيجاما" التي كان نائماً بها.. ووضع خفاً "شبشب" في قدمه، ونزل لمقابلة السفير الذي كان ينتظره في صالون الدور الأول من بيته، وأخرج "بوجدايف" من جيبه مظروفاً مطوياً على صفحتين، وراح يقرأ رسالة من "كوسيجين" إلى الرئيس "جمال عبدالناصر"، مؤداها: أن الرئيس جونسون اتصل به على الخط الساخن بين البيت الأبيض والكرملين قبل ساعة وأبلغه أن القوات المصرية ترتب لهجوم على المواقع الاسرائيلية، وأن موعد هذا الهجوم وشيك. وأنه إذا حدث ذلك فإن الولايات المتحدة سوف تعتبر نفسها في حل من تعهداتها التي أعطتها للاتحاد السوفيتي بممارسة ضبط النفس، وأنه (أي الرئيس جونسون) لم يشأ أن يضيع وقتاً في ساعات خطيرة يمكن أن تؤثر تأثيراً فادحاً على الموقف. ولهذا فقد آثر استعمال الخط الساخن في محاولة مخلصة منه لتدارك عواقب قد تكون جسيمة.

وقال الرئيس "جمال عبدالناصر" للسفير السوفيتي إن ما يقوله ليس مفاجئا، فإن نفس الرسالة أبلغت للسفير المصري في واشنطن قبل ساعات بواسطة نائب وزير الخارجية الأمريكية "يوجين روستو". ورد السفير السوفيتي "ديمتري

(١) نفس المرجع، ص٥٧٧ – ٥٧٨.

بوجداييف" بأن هذه الرسالة تختلف في الأهمية وإن لم تختلف في المضمون، فهي من "جونسون" إلى "كوسيجين" مباشرة وعلى الخط الساخن مما يجعلها جديرة بالاعتبار.

وعقّب "جمال عبدالناصر" قائلاً للسفير ما مؤداه: إنه لابد يعرف أن مصر لا تريد الحرب ولا تسعى إليها، لكنها ستدافع عن نفسها إذا هي هوجمت. وهو واثق أن كل الأطراف الأخرى بما فيها الولايات المتحدة وإسرائيل يعرفون حقيقة أنه يريد أن يتجنب الحرب. كما أن بقية الأطراف في العالم تعرف أن الآخرين هم الذين يريدون الحرب ويسعون لها وليس مصر ».

ويتضح تقدير الرئيس عبدالناصر لخطورة أمر الخطة الهجومية التى دبرتها "شلة المشير" من تصرفه من البداية،ذلك بعدم مناقشته الموضوع مع كبار القادة باعتباره أمراً لا يقبل مجرد النقاش بصورة مطلقة، بل أخذ شكل المحاسبة وتأنيب القائد العام على هذه المخالفة الخطيرة باستدعائه في مكتبه ثم إلغاء ما كان تُفكر فيه " شلة المشير " فوراً.

كذلك يتضح الفرق بين خطورة قرار قفل مضيق العقبة وبين خطورة التخطيط لعمليات هجومية ضد إسرائيل، ويظهر هذا الفرق في رد فعل زعيمي المعسكرين "الأمريكي والسوفيتي"، فقد استدعى القرار الأول - بغلق مضيق العقبة - حملة دعائية واسعة من الولايات المتحدة ضد مصر، مع عدم استهانتنا بخطورة القرار، والتهديد بالحرب، ولكن اندلاع الحرب في الحقيقة ليس حتمي، أو على الأقل حتى يتم استنزاف جميع الوسائل السلمية العالمية الممكنة والمتاحة لحل مثل هذه المشاكل الخطيرة. أما الثانية وهو التخطيط للهجوم على إسرائيل، فالموقف يتجسد في الخطورة المباشرة على الكيان الإسرائيلي الضعيف "حسب نظرية أمنه"، والذي يُحتم عليها الحرب عند التأكد من وجود نيّة بالهجوم عليها، وليس انتظار وقوع هجوم فعلي من مصر، الأمر الذي ظهر في أخطر رسالة تحذير سوفيتية أرسلها رئيس الوزراء السوفيتي كوسيجين إلى عبدالناصر حتى أنه أمر السفير السوفيتي بإيقاظ الرئيس عبدالناصر من نومه لينزل بملابس النوم لاستلام التحذير الخطير جداً.

كذلك اتصال رئيس الولايات المتحدة بنظيره في الاتحاد السوفيتي على الخط الساخن وهو ما يشير بالسياسة المتفق عليها في هذا الخط الخطير لتجنب الوقوع في

مشاكل تؤدي إلى صدام بين المعسكرين بسبب الصغار كما أسلفنا والتي سميت "سياسة الوفاق".

(٣) التخطيط لعملية هجومية جديدة بعد كل التحذيرات "العملية سليمان":

قامت " شلة المشير " بالتخطيط لعملية هجومية جديدة ضد إسرائيل ضاربين بأوامر الرئيس عبدالناصر وبالاستراتيجية العليا المصرية وبأمن مصر القومى عرض الحائط، وهو من جانب آخر يؤكد عدم خضوع الجيش لسلطة الدولة.

وقد ذكر الفريق أ. محمد فوزي عن العملية الهجومية الجديدة "سليمان"[١] أن مناقشاتها قد ظلت دائرة بين قائد الجيش الفريق صلاح محسن وقائد الفرقة من يوم ٥/٢٩ وحتى ٦٧/٦/١، ومع اعتبار الإدراك الكامل لكبار القادة للموقف الدولي واستراتيجيات القوى الحاكمة في المنطقة بحكم أن هذا الإدراك هو أحد أهم مؤهلاتهم لمناصبهم التي يشغلوها، ثم أن ذلك كان بعد إصدار الرئيس عبدالناصر أوامره بإلغاء هذه الخطط الهجومية ـ ومع أوامر الإلغاء ـ تأنيب الرئيس شديد اللهجة لهم على هذا التصرف الخطير، بالإضافة إلى معرفتهم لرد فعل زعيمى المعسكرين "الأمريكى والسوفيتى" على قيامهم بالتخطيط للعملية الهجومية بدر ـ يكون بذلك استمرارهم في هذا العمل هو دليل حاسم على أن نيتهم وهدفهم هو زعزعة السلام في المنطقة واندلاع الحرب.

(٤) حصول إسرائيل على وثائق عسكرية سرية للغاية:

بقي أمر واحد يحسم القضية نهائياً لإثبات نيّة مصر في الهجوم على إسرائيل كحقيقة لا تقبل الجدل والمناقشة. وهو الأمر الذي يتيح للولايات المتحدة أن تطالب الاتحاد السوفيتي بالوفاء بتعهداته التي أقرتها "سياسة الوفاق" بالتخلي عن حليفتها مصر في الحرب.

وكان هذا الأمر هو حصول الولايات المتحدة على وثائق وخرائط لخطة هجوم مصرية على إسرائيل، والأمر لو فكرت فيه لوجدته مستحيلاً بكل المقاييس، فالأمر يختلف عما حدث في مؤتمر "الدار البيضاء" مع خطة الفريق أ. علي عامر والتي تاهت مسئولية وصولها إلى الولايات المتحدة بين ١٢ دولة عربية هي عدد الدول التي حضرت المؤتمر وحصلت على صور من هذا المخطط، أما هذه القضية فتنحصر مسئوليتها داخل القيادة العليا المصرية، فكيف إذن تحصل الولايات المتحدة أو إسرائيل على هذه الوثائق؟!

---

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص١٠٨.

- **كتب محمد فوزي[١]:**

« في يوم ٦٧/٥/٢٨ تم أسر عربة استطلاع تحمل اثنين من قادة كتائب مدفعية الميدان والمضادة للطائرات ورئيس عمليات اللواء مشاه أثناء استطلاع منطقة العوجة في نطاق الأمن الأمامي، وحصل العدو على وثائق وخرائط عسكرية، كما حصلت إسرائيل على معلومات عن قواتنا، ورغم ذلك ظلت نية المشير قائمة بالنسبة للعمليات الهجومية ».

- **كتب الفريق الحديدي[٢]:**

« لسوء الحظ وقع ثلاث ضباط أسرى في يد العدو يوم ٦٧/٥/٢٨ على المحور الأوسط بعد تجاوزهم منطقة أم بسيس الأمامية بقليل، وقد كان لهذا الحادث وقع أليم في القيادات المختلفة، وأبلغ به الرئيس جمال عبدالناصر قبل ميعاد انعقاد مؤتمر صحفي كبير بساعات قليلة، كان قد دعى إليه، ليعرض فيه على المستوى العالمي الموقفين السياسي والعسكري ».

- **ويكشف هذه الحقيقة كأمر حسم الموقف في حديث للفريق أحمد صادق مدير المخابرات الحربية فى حرب ٦٧ حيث يقول[٣]:**

« حدث قبل المعركة أن أسرت إسرائيل ثلاث ضباط مصريين بعربتهم وخرائطهم كانوا أمام التبة ٢٨٠ ودخلوا خطأ إلى الأراضى المحتلة، وكانت هناك معلومات كثيرة مدونة على خرائطهم، فضلا عن المعلومات التى أدلوا بها، واستغلت إسرائيل ذلك لتدلل على نوايانا الهجومية وللحصول على موافقة وتأييد أمريكا لها فى أن تبدأ بالهجوم ».

- **و يقول أيضا[٤]:**

« ... لولا دخول الضباط المصريين بخرائطهم إلى أرض إسرائيل، لما أمكن لإسرائيل أن تحصل على مستندات بأن مصر كانت تستعد بمهاجمتها، وليس هذا خطأ المخابرات ».

---

(١) نفس المرجع، ص١١٤.

(٢) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص١٦٨.

(٣) **محمد عوده وعبدالله إمام**، النكسة .. من المسئول ؟، ص١٨٠.

(٤) نفس المرجع، ص١٨٧.

لاحظ بدقة كيف تم تحديد ميعاد عملية دورية الاستطلاع في توقيت قاتل بما يدعو للشك في أنها عملية مدبرة، ثم كيف تم تبريرها مثل أي جريمة قاموا بها باعتبارها خطأ أو إهمال أو لا مبالاة !! ويمكننا إلقاء الضوء على الآتي:

- تحركت عربة داورية الاستطلاع المصرية وبها القادة الثلاثة داخل نطاق "الأمن المصري" أي داخل الأراضي المصرية في تلقائية حين فوجئوا بالكمين على غير توقع، ذلك بتسلل وحدة عسكرية إسرائيلية داخل الأراضي المصرية لنصب الكمين الذي يعتمد نجاحه على حصول إسرائيل على معلومات مؤكدة عن خط سير الداورية وتوقيت تحركها!!.
- وجود الوثائق والخرائط والخطة الخاصة بالعملية الهجومية مع داورية الاستطلاع هو أمر غير طبيعي، وغير منطقي، وغير مفهوم، ذلك أن هذه الوثائق تحمل درجة سرية للغاية - أي أعلى درجات السرية في الدولة - ولا يجوز خروجها من غرف العمليات، كذلك فهي لا تفيد داورية الاستطلاع بأي حال حيث تتطلب عملية الاستطلاع فقط خرائط للمنطقة غير معلمة أي لا تحمل أي معلومات عسكرية سواء مكتوبة أو بالرسم أو بالرموز، وهو أيضا ما تفرضه التعليمات المستديمة للعمل بالميدان وقوانين الحرب.
- قدرة وكفاءة ضباط المدفعية وخبرتهم في الطبوغرافيا وقراءة الخرائط بحكم دراستهم العسكرية المرتبطة بتخصصهم كضباط مدفعية، وكذلك رئيس عمليات اللواء وباعتباره ضابط عمليات أركان حرب على درجة عالية من الدراية بدراسة الأرض وموقف قواتنا وقوات العدو بالمنطقة، كذلك درايتهم الكاملة بخطورة حملهم لهذه الوثائق السرية للغاية في هذه المأمورية، تشير إلى أن الأمر غير طبيعي، وأن فيه شبهة التدبير المسبق لإيقاع هذه الداورية في الكمين لوصول هذه الوثائق إلى إسرائيل.

وفي النهاية نصل إلى أن إدراك العقل لفهم أي قضية يعتمد على المعلومات المقدمة له، في سياق تسلسل محدد للأحداث، وإذا رتبنا أحداث أزمة ٦٧ في السياق السليم سنجد أن اندلاع الحرب أصبح أمراً محتوماً بحصول الولايات المتحدة على وثائق ومستندات لخطة هجوم مصرية على إسرائيل ومعها ثلاث قادة مصريين أسرى يوم ٦٧/٥/٢٨ ليعلنوا على العالم أنهم كانوا في مهمة استطلاع خاصة بعملية هجومية على إسرائيل، وبهذه الوثائق أجبرت الولايات المتحدة السوفيت التخلي عنا في الحرب، وأعلنت أن إسرائيل ستبدأ بالهجوم، وأن علينا أن نقبل هذا الأمر وإلا اشتركت هي أيضا في ضربنا!!. وبهذه النتيجة ذهب عبدالناصر ليجتمع بكبار القادة في يوم ٦٧/٦/٢ ليعلن أن الحرب أصبحت ١٠٠٪ وأنه يتوقع أنها في ٦٧/٦/٥.

أما اللعب في ترتيب الأحداث - بوضعها في غير تسلسلها الزمني - مع إخفاء بعضها واستغلال عدم معرفة البعض للقوانين والأسس الحاكمة للسياسة الدولية، كانت وراء تضليل العقل عن الحقيقة والإيحاء به إلى أسباب غير حقيقية - كما قيل عن قرار غلق مضيق العقبة - حتى وصل الأمر إلى اتهام السوفيت بالتآمر علينا، وقيامهم بدور الصديق الغادر.

(د) الخـــلاصة:

قيام إسرائيل بالهجوم على مصر في ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ لم يكن بالصورة شديدة البساطة التي ظهرت لنا، باعتبارها رد فعل طبيعي لقرار الرئيس جمال عبدالناصر بغلق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، ولكنها كانت حصيلة أعمال وتصرفات سياسية وعسكرية قامت بها "شلة المشير" لزعزعة استقرار السلام فى المنطقة وتوريط مصر في الحرب.

أما الأعمال والتصرفات السياسية فقد كانت أشبه بالدسائس السياسية التي كانت تدار بين الدول الأوربية في القرون الوسطى، وقد تحددت خطوطها العريضة في قيام "شلة المشير" بتوريط مصر في حرب بمفردها - بدون حليفها الاستراتيجي السوفيتي - وذلك بقيام "شلة المشير" من وراء ظهر رجال السياسة الوطنيين بإعلام المعسكرين "الأمريكي والسوفيتي عن عزم مصر على الهجوم على إسرائيل، وهو ما يعني عدم وفاء مصر بتعهداتها للمعسكر السوفيتي لضمان استقرار السلام في المنطقة، حسب ما أقره المعسكران "السوفيتي والأمريكي" في اتفاقيات "سياسة الوفاق" وتفقد بالتالي مصر مساندة السوفيت في الحرب، وتعطي لإسرائيل الحق في الهجوم الوقائي دفاعاً عن نفسها، باعتبار قبول المعسكرين "السوفيتي والأمريكي" لنظرية "الأمن الإسرائيلي" والتي وضعت لضمان وجود الكيان الإسرائيلي الضعيف استراتيجيا بسبب "صغر مساحة الأرض، ونقص السكان" - ثم ما كان من نجاح المؤامرة بصورة درامية بسقوط وثائق خطة هجوم مصرية مع ثلاث قادة مصريين فى يد إسرائيل في صورة كمين يشتبه فى تدبيره بإحكام.

أما الأعمال والتصرفات العسكرية فتتلخص في تغيير "شلة المشير" الخطة الدفاعية "قاهر" والتي قد سبق شرحها.

٨ ـ مفهوم الاختيار بين الضربتين الأولى والثانية في سياق أحداث الأزمة

ظلت الاستراتيجية العليا للدولة دفاعية منذ نهاية حرب ١٩٥٦ وحتى اندلاع حرب ٦٧ بثلاث أيام حين ذهب الرئيس جمال عبدالناصر في يوم ٦٧/٦/٢ إلى مركز القيادة العليا للقوات المسلحة للاجتماع بجنرالات الحرب لمناقشة مسألة الضربة الأولى والثانية!

ألا تراه أمراً غريباً؟!.

قبلها بأيام قليلة استدعى المشير عامر لتوبيخه في مسألة التخطيط لعملية هجومية وأصدر له أمراً بإلغائها، ثم استمر عبدالناصر يعلن للعالم التزامه باستراتيجية دفاعية نحو إسرائيل وأنه لن يبدأ بالاعتداء على إسرائيل، فكيف يأتي يوم ٦٧/٦/٢ ليجتمع بكبار القادة ليبحث معهم مسألة الاختيار بين الضربة الأولى والثانية؟!.

لكن بالرجوع لسياق الأحداث سنجد أن التزام عبدالناصر باستراتيجية دفاعية كان بدافع استقرار السلام في المنطقة ولمنع اندلاع الحرب، أما وقد أعلنت الولايات المتحدة مصر بالحرب فعلا، فقد وقع المحظور.. وتحوّلت المسألة إلى.. ماذا تفعل مصر في الحرب؟!.

- كتب أ. هيكل[1]:

« في مساء ٢ يونيو (حزيران) اجتمعت القيادة السياسية العسكرية بمقر القيادة العليا للقوات المسلحة لاستعراض الموقفين السياسي والعسكري، واتخاذ القرارات المناسبة. وحدد رئيس الجمهورية أن احتمال قيام إسرائيل بالحرب أصبح ١٠٠٪، وأكّد ضرورة الاستعداد لتلقي الضربة الجوية الأولى المنتظر أن توجهها إسرائيل ضد مصر خلال يومين معتمدة على المفاجأة والمرونة لحسم المعركة بسرعة لصالحها واستمع كل من نائب القائد الأعلى ورئيس هيئة الأركان، وقائد القوات البرية، وقائد القوات الجوية، وقائد القوات البحرية، ورئيس هيئة العمليات إلى هذه التوجيهات.

(١) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ص٨١٥.

وقد صيغت هذه العبارات على النحو لأن الرئيس جمال عبدالناصر "تثبّت من كل واحد من هؤلاء على حدا وأمام الجميع من فهمه لتوجيهاته، وقد نقل ذلك لأن تقرير المخابرات العسكرية الذي عرض في نفس يوم الاجتماع كان مختلفا عن تقريره ».

- **وكتب أ. هيكل[1]:**

« وقد كان ذلك الاجتماع الخامس والأخير الذي حضره "جمال عبدالناصر" مساء يوم ٢ يونيو (حزيران) ٦٧ مع القيادة العليا هو الاجتماع الذي دارت فيه المناقشة الشهيرة بينه وبين الفريق أ. "صدقي محمود" قائد القوات الجوية. فبعد أن استمع الفريق أ. "صدقي محمود" إلى ما قاله الرئيس "جمال عبدالناصر" عن ضرورة الاستعداد لتلقي الضربة الأولى، طرح على الفور فكرة أن يسمح للقوات الجوية المصرية بأن تقوم هي نفسها بالضربة الأولى، وكان رد جمال عبدالناصر عليه مركزاً في نقطتين:

الأولى: أن الطيران المصري لا يملك القوة ولا الخطة التي تسمح له بضربة أولى مؤثرة.

والثانية: أن قيام مصر بالضربة الأولى خطر سياسي فادح، لأنها سوف تعطي بذلك الذريعة التي تنتظرها الولايات المتحدة لكي تشارك بنفسها في القتال من أول لحظة فيه، وبطريقة سافرة لا يستطيع طرف في العالم أن يلومها عليها لأن مصر تكون هي التي بدأت بإطلاق النار.

وكان رد الفريق "صدقي محمود" أننا إذا تلقينا نحن الضربة الأولى فإن خسائرنا قد تكون كبيرة. ثم أضاف قائلاً باللغة الانجليزية We may be crippled أي أننا قد نصاب بالعجز. ولفتت هذه العبارة نظر "جمال عبدالناصر" الذي سأل قائد الطيران عما يعنيه بذلك. ورد الفريق "صدقي محمود" قائلا إنه يعني أن قيام إسرائيل بالضربة الأولى قد يُكلفنا الكثير. وسأله "جمال عبدالناصر" عن تقديره للخسائر في هذه الحالة، ورد الفريق "صدقي محمود" قائلاً إنه "يتوقع خسائر ما بين ١٥ و٢٠٪ من قوة الطيران المصري"، وطلب منه "جمال عبدالناصر" إيضاح الأسباب التي تدعوه إلى هذا

(١) نفس المرجع، ص٨١٥ – ٨١٧.

التقدير، وكان رد الفريق "صدقي محمود" بأن "كل مطارات سيناء واقعة في مدى عمل قواتها الجوية، وهذه هي المنطقة التي يخشى على خسائره فيها خصوصا وأن مطاراتها هي مجال الحشد الرئيسي للمقاتلات المصرية التي كانت مستعدة لتوجيه الضربة الأولى لإسرائيل". وكان تعليق "جمال عبدالناصر" أنه "إذا كنا قد استبعدنا إمكانية قيامنا بالضربة الأولى لأسباب سياسية وعسكرية، فليس هناك ما يدعو إلى هذا الحشد من المقاتلات في المطارات المتقدمة من سيناء والواقعة في مجال عمل طيران العدو، وأن الأولى من ذلك سحبها إلى مطارات الدلتا والصعيد لتكون مستعدة هناك للضربة الثانية بعد توقي واستيعاب الضربة الاسرائيلية الأولى".

ويبدو أن "جمال عبدالناصر" كان حريصاً على أن يستوثق من فهمه ومن فهم الآخرين، فسأل عن مدى تعرض مطارات الدلتا والصعيد لغارات إسرائيلية. وكان رد الفريق "صدقي محمود"، وأيده في ذلك الفريق "جمال عفيفي" قائد الدفاع الجوي، أن "مطارات الدلتا والصعيد بعيدة تماما عن مجال الطيران الاسرائيلي، وأن إسرائيل لا تملك للعمل على هذا المجال البعيد إلا الطائرات من طراز "فيتور" وهي لا تملك غير ست عشرة منها لا تستطيع استعمالها كلها ضد مصر ولا استعمالها مرة واحدة في ضربة أولى. وكان تقدير كل من قائد الطيران وقائد الدفاع الجوي أن قوة الضربة الأولى الموجهة إلى مصر سوف تكون في حدود ٧٠ طيارة، لأن الطيران الإسرائيلي سوف يكون عليه أن يوزع قوته على ثلاث جبهات (في مصر والأردن وسوريا) لأنه لا يستطيع أن يطمئن إلى تركيز قوته كلها في ضربة أولى ضد مصر وحدها تاركا مواقعه مكشوفة أمام أي احتمال من الأردن أو من سوريا.

وكان القرار الذي اتخذ بعد هذه المناقشات هو تخفيف تركيز الطائرات المصرية في مطارات سيناء المكشوفة، والعودة بالقوة الأساسية منها إلى مطارات الدلتا والصعيد، مع تكثيف الدفاعات الجوية عن القواعد المتقدمة في سيناء، وذلك لتقليل خسائر الضربة الأولى لأقصى حد ممكن، وتعظيم خسائر القوات الإسرائيلية المغيرة في الضربة الأولى إلى أقصى حد ممكن أيضاً ».

استند رأي عبدالناصر على المعلومات المقدمة له من قائد الطيران الفريق أ. "صدقي" وتأييد نائبه الفريق "جمال عفيفي" قائد الدفاع الجوي له وهي:

- الخسائر المتوقعة من الضربة الجوية الإسرائيلية ١٥ ـ ٢٠٪ من قوة الطيران لمطارات سيناء باعتبارها المعرضة لمدى الطيران الاسرائيلي.
- باقي مطاراتنا بمصر سواء بالدلتا أو الصعيد بعيدة تماما عن مدى الطائرات الاسرائيلية.

لذلك رأى عبدالناصر سحب الطائرات المصرية من سيناء إلى مطارات الدلتا والصعيد، وبذلك يمكن لمصر أن تتحمّل الضربة الجوية الإسرائيلية بدون خسائر، واستوثق من فهم جميع الموجودين لهذه المعلومات.

صحة أو خطأ رأي عبدالناصر اعتمد على المعلومات المقدمة له في الاجتماع من قائد الطيران ونائبه وبذلك يتحمّل قائد الطيران ونائبه مسئولية هذا الرأي، ولما كان تدمير الطيران لأسباب أخرى ـ سيتم سردها في باب آخر ـ فإن تحريف هذه المحادثة كان للتغطية على الأسباب الحقيقية لتدمير الطيران.

على أن الظروف المتشابهة لبعض المواقف تكشف عن اختلاف تصرف الزعماء في هذه المواقف.. والذي يكشف عن مواطن القوة والضعف في أسلوب معالجتهم لهذه المواقف.

فقد كان موقف مصر في ٦٧/٦/٢ أشبه بموقف العراق في حرب الخليج الثانية وقبل الحرب بعدة شهور حينما أصبحت تنبؤات غزو الولايات المتحدة لأراضيها بنسبة ١٠٠٪ فماذا كان تصرّف صدام حسين إزاء هذا الموقف العصيب؟!.

هل كانت هناك اختيارات استراتيجية أمام صدام حسين طالما أن نتيجة الحرب التي كان يتوقعها واحدة سواء بدأ بالهجوم أو بالدفاع؟!.

الأمر الذي دفعه إلى التعلق بالأمل الكاذب الذي عرضته عليه الولايات المتحدة ـ رغم علمه يقينا بخداعها ـ والمشروط بتنفيذ مطالبها لعلها تتراجع عن موقفها. وظل صدام حسين ينفذ طلبات أمريكا حتى وصل الأمر إلى تفتيش قصوره الجمهورية وفك وتدمير صواريخه الاستراتيجية، وتقديم أسماء العلماء العراقيين لها، وبذلك تسبب في انهيار كيان الدولة، وقبول الهزيمة قبل أن يبدأ الهجوم الأمريكي.

على عكس عبدالناصر الذي عرض المطلب الأمريكي ـ بعدم المبادأة بالضربة الأولى ـ على كبار القادة لبحثه ومناقشته وباعتبارهم أصحاب الرأي في هذه القضية، ثم كان التوصل لنتيجة لم تكن هي رأي عبدالناصر بقدر ما هي اتفاق جماعي على هذا الرأي.

إلا أن "شلة المشير" استثمرت سيناريو هذا الاجتماع بعد تحريفه بصورة قلبت الحقائق، لتظهره وكأنه أشبه بمبارزة بين اثنين بالمسدسات على طريقة أفلام رعاة البقر الأمريكية، الفائز هو الأسرع بمبادأة خصمه بإطلاق النار. وعلى ذلك فقد كان النصر بأيدينا، وأضاعه عبدالناصر بالتنازل عن المبادأة لإسرائيل.

على أن عبدالناصر في واقع الأمر لم تكن له سلطة على القوات المسلحة، فإذا ما وافق رأي عبدالناصر هوى "شلة المشير" وهدفهم في أي مناقشة أو اجتماع حضره معهم، ألقوا بالمسئولية عليه، وقالوا: هي أوامر عبدالناصر !!.

فلماذا إذن لم ينفذوا أوامره بالالتزام بالخطط الدفاعية والمرتبطة باستراتيجية الدولة العليا؟... وهو الأمر الذي لو تم ما كنا وصلنا إلى هذه النهاية!!.